

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٤٩

الأربعاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غرولس (بلجيكا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشوركن
 إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
 إيطاليا السيد مانتوفاني
 بنما السيد سويسكم
 بوركينا فاسو السيد تيندربيوغو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد الطلحي
 جنوب أفريقيا السيدة كواي
 الصين السيد لايفان
 فرنسا السيد لاکروا
 فييت نام السيد لي لونغ منه
 كرواتيا السيد سكراجيتش
 كوستاريكا السيد أوربينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/495)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-45134 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من

القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/495)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/495 التي تتضمن تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2008/523 التي تتضمن نص مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ من البعثة الدائمة للعراق تحيل بها رسالة موجهة من وزير خارجية العراق.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد أليخاندرو وولف، نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن التطورات في العراق وعمل الأمم المتحدة في هذا البلد. لقد زادت جهودنا من نواح هامة خلال العام الماضي منذ اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام الفصلي الرابع عملاً بالفقرة ٦ من هذا القرار، حيث يركز على الأنشطة التي تم القيام بها في آخر فترة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

منذ اللحظة التي زار الأمين العام فيها العراق في أوائل فترة ولايته، أبدى التزامه القوي برؤية الأمم المتحدة وهي تقوم بالمزيد لمساعدة حكومة هذا البلد وشعبه. وهذه ليست مهمة سهلة في ظل الظروف السائدة في العراق، لا سيما اليوم وفي ظل الولاية الأقوى للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) والقيادة القوية لمثله الخاص في الميدان، حيث تعمل الأمم المتحدة بصورة متواصلة على توسيع وجودها وأنشطتها في العراق، بينما لا يغيب عن بالها البيئة المعقدة جداً في هذا البلد.

ومنذ أن حدد المجلس ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قبل عام، تعمل البعثة بكثير من النشاط لضمان تنفيذ هذه الولاية. وتواصل البعثة التركيز على النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية وفض النزاعات حول الحدود الداخلية، فضلا عن الإعداد لإجراء الانتخابات في المحافظات، وذلك لضمان أن ينظر إليها بعين المصادقية ويقبلها الشعب العراقي بصورة واسعة.

لقد أرست المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، عددا من المعالم الهامة. وتشمل هذه المعالم تنظيم الهيكل الميداني المطلوب لتحديث سجلات الناخبين، الذي يتم الآن بنجاح في جميع محافظات العراق. وقامت مفوضية الانتخابات، وبدعم من البعثة، بتوظيف وتدريب نحو ٨ ٠٠٠ موظف لإدارة خدمات تسجيل الناخبين في ٥٦٤ مركزا في جميع أنحاء البلاد. ولقد تم فتح جميع المراكز تقريبا خلال فترة تسجيل الناخبين، وهذا عمل يتسم بالنجاح بصورة ملحوظة نظرا للتحديات العملية والأمنية الكبيرة داخل العراق. وقامت البعثة كذلك بتقديم المشورة لمفوضية الانتخابات بشأن كيفية التأكد من الشفافية والمراقبة الصارمة في عملية تسجيل الناخبين. ويواصل الفريق الانتخابي الدولي، في زيارته لمراكز التسجيل ومكاتب الانتخابات الميدانية، إبداء إعجابه بالمعرفة والمهنية التي يتحلى بها موظفو إدارة الانتخابات. ولقد قامت مفوضية الانتخابات حتى الآن بالمصادقة على نحو ٢٠ ٠٠٠ من وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين لرصد الانتخابات.

لكن، وبدون تشريع انتخابي جديد، لا يمكن المضي قدما بهذه الانتخابات الحاسمة في المحافظات. وبينما نجتمع هنا هذا الصباح، فإن المناقشات الجارية في البرلمان العراقي في بغداد حول اعتماد قانون جديد لم تسفر عن حل لهذه المسألة. وتقوم الأمم المتحدة بكل ما يمكنها للبحث على التوصل إلى حلول وسطية عملية. وفي هذا الصدد، أود

وفي السنة الماضية، شهدنا تغيرات متواصلة في العراق جديدة بالملاحظة. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، أسهمت الجهود السياسية والعسكرية في تحسين الأمن في معظم أنحاء البلد، وبصورة أكثر وضوحا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لقد تراجعت أحداث العنف وأعداد الإصابات وشهدنا تحسنا في أداء قوات الأمن العراقية خلال سلسلة من العمليات. ولكن ما زالت هناك إصابات كثيرة غير مقبولة في صفوف المدنيين نتيجة لأعمال العنف. فلقد أودت سلسلة من التفجيرات الانتحارية في الأسبوع الماضي بحياة ٦٠ شخصا وأسفرت عن جرح مئات آخرين في بغداد وكركوك، وهذا ما يذكر على نحو وحشي بمدى الرغبة لدى البعض في إثارة الكراهية والانقسام في صفوف الشعب العراقي.

وكما يشير تقرير الأمين العام بشكل واضح أيضا، إنه من الضروري بمكان أن نعزز الإنجازات على الجبهة الأمنية من خلال تقوية الحوار السياسي ومواصلته. وفي حين أن هناك فرصة لتحسين الحوار السياسي، إلا أن الوضع ما زال متشنجا، ويمكن أن نفقد التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. لكن بعض التقدم قد تم إحرازه. فلقد عادت في الفترة الأخيرة كتلة التوافق السنية إلى الحكومة، وعمل رئيس الوزراء المالكي على ملء المناصب الوزارية الشاغرة التي كانت خالية منذ المقاطعة التي تمت في فصلي الربيع والصيف الماضيين. وهناك إمكانية أن يسهم التطبيق الصحيح لقانون العفو، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير من هذا العام، في توطيد الثقة بين الجماعات المختلفة في البلاد. وفي حين تدهور المناخ السياسي نوعا ما في بغداد وكركوك وأماكن أخرى خلال المناقشة الأخيرة بخصوص قانون الانتخابات، ما زال يحدونا الأمل في أن تعترف الأطراف العراقية بالحاجة إلى مواصلة حوارها السياسي وتوسيعه.

وبالإضافة إلى معالجة قضية الحدود الداخلية واعتماد قانون انتخابي شامل للجميع، هناك حاجة لتحقيق تقدم بشأن المسائل الأساسية التي تحدد طبيعة الإطار الاتحادي في العراق، وإنشاء آلية لتقاسم الإيرادات على نحو عادل وإدارة موارد العراق الغنية. وتستمر الأمم المتحدة في مساعدة لجنة الاستعراض الدستورية لاستكمال عملها بالسرعة الممكنة، وتواصل مناقشة التشريعات الهامة ذات الصلة. ومعالجة هذه القضايا الأساسية عملية حيوية ولكنها صعبة، وتتطلب الحكمة والصبر والحلول التوافقية من جانب الجميع.

إن الدول المجاورة للعراق والدول الأخرى في المنطقة لديها مصالح ذاتية في استقرار العراق، ويمكنها ويتعين عليها أن تؤدي دورا بناء في هذا المجال. وخلال السنة الماضية اتخذت خطوات إيجابية كثيرة لتعزيز التعاون الإقليمي لدعم العراق. وبعد مؤتمر ستوكهولم لاستعراض التقدم السنوي في تطبيق العهد الدولي مع العراق، وعلى أثر العمليات الأمنية التي نفذت بقيادة رئيس الوزراء، السيد المالكي، أعلن عدد من الدول الأعضاء في المنطقة استعادة التمثيل الدبلوماسي الكامل في بغداد. وفضلا عن ذلك، عقد اجتماعان لمؤتمر جيران العراق الموسع على المستوى الوزاري، الأول في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والثاني في الكويت في نيسان/إبريل ٢٠٠٨. كما أن الأمين العام ورئيس الوزراء العراقي استضافا اجتماعا رفيع المستوى بشأن العراق في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. وعقدت أيضا الجولة الثانية لاجتماعات الفريق العامل المعني بأمن الحدود واللاجئين والطاقة، وتساعد البعثة حاليا وزارة الخارجية العراقية في الإعداد للجولة التالية لاجتماعات الفريق العامل، التي تمهد لانعقاد المؤتمر الوزاري في بغداد في وقت لاحق من هذا العام. كما تساعد البعثة في بناء قدرات الوحدة المكرسة داخل الوزارة، والتي تؤدي دورا محوريا في التحضير لتلك الاجتماعات.

القول إننا ما فتننا نشارك في جميع المناقشات الجارية في الأيام الأخيرة بشأن هذه المسألة، ونعرض على الأطراف العديد من البدائل محاولين مساعدتها في التوصل إلى حل وسط. والإخفاق هذه المرة في التوصل إلى اتفاق بشأن هذا القانون سيكون خطوة كبيرة إلى الوراء، ليس بالنسبة لانتخابات هذا العام فحسب، بل بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية في العراق بشكل عام.

وفي ما يتعلق بالخلاف حول إقرار قانون الانتخابات، زاد الوضع في كركوك حدة وتحول إلى أعمال عنف في الأسبوع الماضي. ويظهر سفك الدماء في كركوك مدى هشاشة الوضع وكيف أن انعدام الحوار والتوصل إلى حل وسط يمكنهما أن يؤديا بسهولة إلى تجدد أعمال العنف. وإن إقرار مشروع قانون الانتخابات الذي تم نقضه لاحقا وقرار مجلس محافظة كركوك بالشروع في آلية لإجراء استفتاء بشأن مركز كركوك كانا عمليين استفزازيين من كلا الطرفين يؤديان حتما إلى زيادة حدة التوترات.

وتستمر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق في العمل بشأن مسألة كركوك والحدود الداخلية المتنازع عليها. ونأمل أن نتمكن من ترسيخ الإدراك لدى كل الأطراف في العراق بأن السلام المستدام لا يمكن التوصل إليه إلا على أساس الحلول الجماعية المقبولة من جانب كل المعنيين. وتعتزم البعثة تقديم مجموعة تحليلاتها المقبلة بشأن المناطق المتنازع عليها إلى مجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء ورئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان خلال الخريف المقبل. وبينما تقوم البعثة بدور الوسيط الأمين لإيجاد طريقة مقبولة للجميع لمعالجة القضايا المعقدة، ظللنا نشدد دائما على أن المسؤولية النهائية تقع في المقام الأول على عاتق حكومة العراق وممثلي الشعب العراقي الآخرين في اتخاذ القرارات الصعبة.

في ستوكهولم، السويد، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد حضرت الاستعراض ١٠٠ دولة ومنظمة. وقدمت حكومة العراق مبادراتها من أجل تكاملها التام مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي، بما في ذلك إنشاء لجنة الاستثمارات، وشراكات القطاع الخاص والمبادرات عبر الإقليمية لتشجيع الاستثمار والتجارة وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة. وقد رحب المؤتمر بمقترح الحكومة العراقية الخاص بالشراكة من أجل التنمية الذي يعترف بأن العراق بلد غني يتطلب المساعدة التقنية أكثر من احتياجه للمعونة. ونحن نعمل، بتعاون وثيق مع حكومة العراق والمانيين، من أجل التحول من مشاريع رأس المال الكبير إلى التمويل المشترك وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

إن الصندوق الائتماني للعراق - الذي تلقى تبرعات سخية بصفة خاصة من المفوضية الأوروبية واليابان، من بين دول أخرى - قد أنفق حتى الآن مليار دولار. والمبلغ المتبقي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار يجري حاليا وضع البرامج الخاصة به. وقد تمت حتى الآن مواءمة أهداف صندوق الائتمان بشكل تام مع العهد الدولي. ويتوقع أن يختتم الصندوق الائتماني للعراق أنشطته في نفس الوقت الذي يختتم فيه العهد الدولي أنشطته في عام ٢٠١١. وستواصل الأمم المتحدة مساعدتها لحكومة العراق خلال قيادتها لعملية الإنعاش.

وقد تم توجيه اهتمام متزايد للاحتياجات الإنسانية للعراقيين ولتخفيف معاناة اللاجئين العراقيين، والأشخاص المشردين داخليا والفئات الضعيفة الأخرى. وهناك ٢,٨ مليون شخص مشرد داخل العراق، وهم إلى جانب اللاجئين في البلدان المجاورة، يعودون إلى أماكنهم الأصلية بمعدل ثابت يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص شهريا.

إننا نرحب ترحيبا حارا بالتطورات الجارية على الجبهة الإقليمية ونأمل أن تغتنم الدول الإقليمية الأخرى الفرص لتحويل عملية الحوار الإقليمي إلى شراكة حقيقية على أساس المصالح المتبادلة والتعاون الملموس في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويتعين على العراق والأطراف الفاعلة الإقليمية القيام بالمزيد من العمل، والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في تلك الجهود.

ولا يزال دعم إعادة البناء والتنمية في العراق في مقدمة أولويات الأمم المتحدة. وبينما يستمر نمو الاقتصاد الناتج إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار النفط، فإن ذلك لم يتحول حتى الآن إلى تحسن في حياة الناس العاديين. فقد ظل معدل البطالة مرتفعا بشكل مستحکم، وظلت معدلات المحافظات متدنية فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، كالبطالة وسوء التغذية والأمية. وتسدل التقديرات على أن ٦٠ في المائة من العراقيين لا يحصلون على واحد على الأقل من الخدمات الاجتماعية الأساسية وأن ١٥ في المائة لا يتوفر لهم الأمن الغذائي. ولكن تحسن الوضع الأمني سيجلب فرصة جديدة لثروة النفط العراقية أن تصل إلى السكان وأن تحسن ظروف حياتهم.

وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لتلبية تلك الاحتياجات، فإننا نعمل مع حكومة العراق في مجال الإصلاح الاقتصادي لتنمية القطاع الخاص، الذي يهدف بصفة خاصة إلى زيادة فرص العمل وتنوع الناتج الاقتصادي الوطني الذي يعتمد إلى حد كبير حاليا على النفط. وسيُخفّض مشروع جديد بقيمة ٣٠ مليون دولار للمساعدة على إقامة قطاع خاص في العراق، يملك مقومات الاستمرار ويتمتع بحسن الأداء.

وتصدّرت المبادرات الاقتصادية جدول أعمال الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق، المعقود

به. إذ ظل الصحفيون والمعلمون والأطباء والقضاة والمحامون هدفا رئيسيا للمليشيات المسلحة والعصابات الإجرامية. واستمر أيضا توثيق حوادث العنف القائم على نوع الجنس، والقتل والانتحار وما يعرف بجرائم الشرف. وتواصل بعثة الأمم المتحدة السعي إلى إمكانية الوصول إلى مراكز الاعتقال وتحسين كفاءة آليات الإجراءات القانونية المتعلقة بالمتحجزين. وبالإضافة لما تقوم به البعثة من أعمال الرصد والدعوة، فإنها تواصل تنفيذ برنامج لبناء القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان وتدريب موظفي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وتدعم البعثة بنشاط عمل وزارة حقوق الإنسان وتوجه اهتماما كبيرا للأنشطة التشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي ظل قيادة الممثل الخاص، السيد دي مستورا، تعمل البعثة بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة بنشاط من أجل بناء وجود معزز في كل مناطق البلد على الرغم من التحديات الواضحة والتهديدات الأمنية المستمرة للعمليات في العراق. ويجري حاليا توسيع مكثي بغداد وأربيل، وقد أنشئ وجود في البصرة وكركوك، والتخطيط جار لتعيين موظفين محليين ودوليين في الموصل والنجف والرمادي. ونقلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية معظم الموظفين الأقدم التابعين لهما من عمان إلى بغداد، وتمت زيادة الحد الأقصى العام لموظفي الأمم المتحدة في العراق مرة أخرى لاستيعاب تلك الاتجاهات. ويعمل حاليا موظفو الاتصال بالحكومة العراقية لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تسعة من مكاتب المحافظين المنتشرة في جميع أنحاء العراق. ووجودهم مهم في توسيع نطاق اتصالات الأمم المتحدة خارج عاصمة البلد.

ولا يزال الأمن عاملا أساسيا في اضطلاع الأمم المتحدة بمهامها في العراق، كما أن تقديم الدعم والحماية من

وقد زادت نسبة مشاريع الأمم المتحدة المكرسة للأنشطة الإنسانية، وهي ممولة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ من النداء الموحد للعراق، الممول حاليا بنسبة ٤٧ في المائة، أو بقيمة ١٢٨ مليون دولار. ويجري التحضير لنداء إقليمي لعام ٢٠٠٩، وسيهدف إلى إدماج الاحتياجات التمويلية في إطار واحد، ليس داخل العراق فحسب، بل أيضا للاجئين العراقيين في البلدان المجاورة. وبالتشاور مع المانحين، خصص مبلغ ٢٠ مليون دولار من أصل ٥٥ مليون دولار حصل عليها الصندوق الائتماني من أسعار الفائدة، للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق استجابة لحالات الطوارئ، لكي يوفر قدرة الاستجابة السريعة لمعالجة آثار العمليات العسكرية الكبيرة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال العمليات العسكرية التي جرت في البصرة وفي مدينة الصدر، وفرت وكالات الأمم المتحدة في حالات الطوارئ المياه والأدوية والمواد الغذائية إلى الأحياء المتأثرة وأجرت حوارا متواصلا مع القادة العسكريين، وأطلعته على الأوضاع الإنسانية واحتمالات تدهورها. ولكن وصول المساعدات الإنسانية خلال العمليات العسكرية غالبا كان محدودا في أكثر الأحيان، وشعر العاملون في الحقل الإنساني أحيانا بعدم الأمان في الوصول لتقديم الإغاثة العاجلة. وينبغي لجميع أطراف الصراع بذل أقصى جهد ممكن لتوفير ظروف طبيعية لإيصال المساعدة الإنسانية وتيسير إيصالها خلال تلك الأوقات الحرجة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة أيضا على أنشطة الرصد والدعوة بشأن مخنة المدنيين العراقيين المقيمين في المناطق التي شهدت قتالا شديدا خلال الشهور الماضية. وبالرغم من أنه تم القيام بالكثير لتشجيع حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في العراق، فإنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام

كما أنوّه أيضا بالروح القيادية التي يتحلّى بها الممثل الخاص دي ميستورا في تلك البيئة الشديدة الصعوبة التي يعمل في ظلها. إذ يؤدي الممثل الخاص وفريقه من الموظفين الوطنيين والدوليين عملا رائعا من أجل العراق وشعبه.

وكما قلت في البداية، يشهد العراقيون تحسنا في حالة الأمن. ومع ذلك، لا يزال الوضع هشاً، كما ذكرت من قبل، ويمكن أن نفقد بسهولة المكاسب الأخيرة. ومن الضروري ألا تنهون بسبب الإنجازات الأخيرة التي حققناها. ويجب أن تتركز الجهود الآن على تحقيق المكاسب السياسية الضرورية من أجل بناء الثقة بين الطوائف وتحسين نوعية الحياة لجميع العراقيين، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية وإيجاد فرص العمل. ولا تزال الأمم المتحدة تعتقد أنه يمكن بناء الثقة على أفضل وجه بمعالجة المسائل التي تقع في جوهر التنافس في الرؤية بين الطوائف حيال مستقبل العراق. ويشمل ذلك الإطار الاتحادي للبلد، ومعالجة مسألة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، وتوزيع الثروات من المواد الهيدروكربونية، والتوصل إلى اتفاق لتقاسم الإيرادات قابل للبقاء. إن الإمكانات موجودة، ويرجع الأمر إلى الشعب العراقي، في نهاية المطاف، للتوصل إلى خيارات سليمة تسمح له ببناء سلام مستمر ودائم. وأؤكد للمجلس أننا، في الأمم المتحدة، نقدم مساهمة قوية في هذا المجال، وسنواصل محاولتنا مساعدة العراق في تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أحيط مجلس الأمن علما بالوضع في العراق، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات. أود أن أبدأ بباري بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية عن العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم

جانب الدول الأعضاء أمر حيوي في هذا المجال. وأود أن أعرب عن تقديري للقوة المتعددة الجنسيات في العراق ولإدارة السلامة والأمن والجهات الأخرى على الدعم الذي تقدمه بالفعل. وفي ضوء التغييرات المحتملة في الترتيب الحالي لوجود القوة المتعددة الجنسيات بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من الضروري استمرار ضمان توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة.

وقد تلقى ما يسمى الكيان القائم بذاته الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤، الخاضع للقيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات والذي تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، مساهمات تضمن اضطلاعاً بعمله بعد حلول عام ٢٠٠٩ بكثير. ومن ثم، أود أن أشكر حكومات بلجيكا والجمهورية التشيكية وفنلندا وإيطاليا وألمانيا على مساهماتها الأخيرة السخية للصندوق الاستثماري لدعم إنشاء كيان قائم بذاته لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. ونشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم مزيد من المساهمات للصندوق الاستثماري، وعلى تقديم مستشارين عسكريين إضافيين إلى البعثة في العراق، حيث أنهم يشكلون عنصرا مهما في توسيع وجودنا داخل البلد. كما نعرب عن مزيد امتناننا لجورجيا وفيجي وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا لتوفيرها الأمن والدعم التشغيلي في العراق.

ويُعد تشييد مُجمع متكامل جديد في بغداد من الأمور الأساسية لوجود الأمم المتحدة في العراق. لذا، أود أن أشكر حكومة العراق على توفيرها الموقع اللازم لإنشاء مُجمع الأمم المتحدة المتكامل الجديد في بغداد، وأحثها على الانتهاء من الترتيبات اللازمة للمشاركة في تمويل ذلك المشروع الهام.

وتحقق عمليات الأمن المستمرة في البصرة ومدينة الصدر والموصل والعمارة وديالا نتائج مشجعة، مما يزيد من تدهور قدرات تنظيم القاعدة في العراق ويقلل من تأثير الميليشيات غير الشرعية في المدن الاستراتيجية العراقية. وبالرغم من ذلك، لا يزال تنظيم القاعدة في العراق يشكل تهديدا خطيرا، ولا سيما في الشمال. ولا يزال لديه العزم والقدرة على تنفيذ هجمات مثيرة وفتاكة، ويظل استخدامه للأفراد الحاملين للأجهزة المتفجرة بدائية الصنع والمفجرات الانتحارية يشكل تحديا بصفة خاصة.

وما فتئ يثير قلقنا تدفق المقاتلين الأجانب والمواد الفتاكة إلى العراق. وتُعد سورية البوابة الرئيسية لممر الإرهابيين الأجانب صوب العراق، ويجب أن تفعل الحكومة السورية المزيد لوقف عمل شبكات المقاتلين الأجانب داخل أراضيها.

وأثناء العمليات الأخيرة في البصرة ومدينة الصدر وميسان، كشفت القوات العراقية عن دليل مقنع على استمرار تدفق المعونة الإيرانية الفتاكة إلى العراق. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، خلال تلك العمليات، هرب إلى إيران أعداد كبيرة من مقاتلي ميليشيات جيش المهدي وقادة الجماعات الخاصة المدربة تدريباً عالياً والمرتبطة بجيش المهدي، حيث وجدوا ملاذهم هناك. وإن الأنشطة الفتاكة التي يضطلع بها فيلق الحرس الجمهوري التابع لجمهورية إيران الإسلامية وقوات القدس تتعارض مع السياسة الإيرانية المعلنة بدعم الحكومة العراقية، ويجب أن تتوقف تلك الأنشطة.

ثانياً، أود أن أتكلّم عن الزيادة المستمرة في قدرات قوات الأمن العراقية، التي تساهم على نحو كبير في تحسين البيئة الأمنية العامة. إذ يخدم الآن ما يزيد على ٥٨٠ ٠٠٠ فرد في قوات الأمن العراقية، مما يمثل زيادة

المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأن أعرب عن تقديرنا من خلاله لجميع زملائنا في الأمم المتحدة الموجودين على الأرض في العراق على تفانيهم المستمر والعمل الشاق الذي يضطلعون به.

اليوم، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، أود أن أناقش سبع نقاط تتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن.

أولاً، اسمحوا لي أن أتناول التراجع المستمر في الحوادث الأمنية وأعمال العنف. طوال الأشهر الثلاثة الماضية، بقي إجمالي الحوادث الأمنية في أدنى مستوى له منذ ما يزيد على أربع سنوات. وفي العام المنصرم وحده، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، انخفض العدد الإجمالي للهجمات بنسبة ٨٤ في المائة؛ وانخفض عدد القتلى من المدنيين نتيجة لأعمال العنف بنسبة ٦٥ في المائة؛ وانخفض عدد القتلى من قوات الأمن العراقية بنسبة ٦٧ في المائة؛ وانخفض عدد القتلى من القوات العسكرية الأمريكية بنسبة ٩١ في المائة؛ كما انخفض عدد القتلى من قوات التحالف بنسبة ٩٦ في المائة؛ وانخفض عدد التفجيرات الناتجة عن استخدام أجهزة التفجير البدائية الصنع بنسبة ٧٥ في المائة؛ وانخفضت التفجيرات الانتحارية بنسبة ٦٥ في المائة؛ كما انخفض عدد القتلى نتيجة الصراعات العرقية والطائفية بنسبة ٩٤ في المائة.

لقد حققت قوات التحالف وقوات الأمن العراقية تلك المكاسب الأمنية حتى بعد قيام القوة المتعددة الجنسيات بخفض حجم القوات من مستويات الطفرة. فسحبت الولايات المتحدة آخر فرقة من الفرق القتالية الخمس زمن الطفرة، وكذلك وحدة الاستطلاع التابعة لمشاة البحرية، وكتيبتين من مشاة البحرية، دون استبدالها. كما غادرت الكتيبة القتالية الأسترالية العراق، وستنسحب قريباً الوحدة البولندية.

الموصل والعمارة وديالى وقيامها ببعثات نقل ناجحة ورحلات استطلاع وعمليات إخلاء للإصابات.

إن الشرطة الوطنية ما برحت أيضا تزيد من فعاليتها وتواصل جهودها لتحقيق توازن اثني طائفي أفضل داخل القوة من خلال عملية التجنيد وإسناد الواجبات بحيث تجسد على نحو أفضل القوة التمثيل السكاني العراقي فيها. واعتبارا من نهاية تموز/يوليه كانت ٣٦ كتيبة شرطة وطنية عراقية تقوم بعمليات جنبا إلى جنب مع وحدة الرد السريع التي يبلغه قوامها كتيبة. وقد أحرزت قوات الشرطة الوطنية أكثر من ١٥ عملية وزع خارج بغداد، وكان آخرها في البصرة والموصل وبعقوبة. وهذه الزيادة في الفعالية والوزع تؤذن بالبدء بنقلة من قوة جامدة تتركز حول بغداد إلى قوة رد سريع تعمل من أجل حكومة العراق.

ثالثا، أود أن أقدم معلومات مستكملة عن دور التحالف. إن دعم ٣٠ بلدا مساهما في الائتلاف وبعثة ناتو للتدريب وعملية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق كلها هامة جدا لإنجاح الجهود العراقية لبناء بلد مستقر وآمن. والبلدان الأعضاء في الائتلاف ما عدا الولايات المتحدة تسهم بأكثر من ٩٠٠٠ فرد من القوات في القوة المتعددة الجنسيات في العراق و ٤٥٠ فردا في بعثة الأمم المتحدة. وكل مساهم، صغيرا كان أم كبيرا، يلعب دورا هاما - ابتداء من الاذربايجين الذين يوفر قوة أمن في منطقة سد الحديثة منذ عام ٢٠٠٣ إلى القوات الرومانية التي توفر طريق أميني في محافظتي ذي قار والمثنى. ونرحب أيضا بمساعدة البلدان التي توفر الأمن لموظفي الأمم المتحدة وتسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وما برحنا ملتزمين بتأمين الضمانات الضرورية للأمم المتحدة للإبقاء على وجودها وزيادته في العراق.

قدرها ٢١٠٠٠ فرد منذ تقريرنا الأخير المقدم إلى المجلس في حزيران/يونيه.

ويوجد حاليا ١٦١ كتيبة قتالية عراقية تقوم بالعمليات، مما يمثل زيادة قدرها ١٤ كتيبة منذ تقريرنا الأخير. ومن المقدّر أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من الـ ١١٣ كتيبة من الكتائب القتالية بالجيش العراقي ستضطلع بدور رائد في العمليات. ومن بين تلك الكتائب، يُصنّف ٩٣ منها بوصفها ليست قادرة على الاضطلاع بدور الريادة في العمليات فحسب، بل إنها قادرة أيضا على تخطيط العمليات وتنفيذها والاستمرار فيها بحد أدنى من المساعدة من جانب قوات التحالف، أو دون مساعدة على الإطلاق، بخلاف الأفرقة التمكينية وأفرقة المستشارين. وهناك حاليا ١٠ كتائب أخرى يجري إنشاؤها، وتخطط القوة المتعددة الجنسيات لضم ١٠ كتائب إضافية إلى تكوين القوات في عام ٢٠٠٨.

وتحقق أيضا القوات الجوية والقوات البحرية العراقية تقدما كبيرا. وتقوم حاليا البحرية العراقية بدوريات مستقلة يبلغ متوسط عددها ٤٢ دورية مستقلة كل أسبوع في المياه الإقليمية العراقية، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة خلال الشهرين الماضيين. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع البحرية العراقية بالمسؤولية عن الأمن في ميناء أم قصر. وتقدم القوات الجوية العراقية الدعم لعمليات مكافحة المتمردين من خلال القيام بدوريات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع على طول الحدود العراقية والهياكل الأساسية الكهربائية والنفطية الحساسة. لقد أدت هذه الجهود إلى إلقاء القبض على المتمردين وتحديد الضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية وتمكين الحكومة العراقية من الإسراع في عملية الإصلاحات وإعادة تقديم الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك فقد أثبتت القوات الجوية العراقية بأنها مقتدرة جدا من خلال عمليات القتال التي انخرطت فيها في البصرة وفي مدينة الصدر وفي

العسكرية، بل أيضا عن طريق تيسير المساعدة الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية. وفي أعقاب العمليات العسكرية في محافظة ميسان بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ برنامج مقداره ١٠٢ مليون دولار لتجديد المدارس وإعادة إعمارها وتطوير البلديات وتحسين الخدمات الكهربائية والصحية وبناء قوات الشرطة وتوفير المياه النظيفة وتقديم المساعدة للعاطلين عن العمل. وهذه المبادرة تتبعها جهود إعمارية مماثلة لتقليص مغريات وجود المجموعات الميليشية في البصرة وفي مدينة الصدر والموصل والعمارة.

والنقطة الخامسة التي أريد بحثها هي المصالحة السياسية. إن استعداد الحكومة العراقية لمواجهة الميليشيات، بغض النظر عن الطائفة، قد شجعت توافق التحالف السني من تسوية خلافاته الداخلية وعودة وزرائه إلى الحكومة، موفرة بذلك وسيلة إضافية للمشاركة السنية في العملية السياسية.

وفي أواخر تموز/يوليه، تم اعتماد ستة وزراء يمثلون التحالف السني في مجلس الوزراء وأربعة وزراء جدد من الوزراء الشيعة لشغل المقاعد الصدرية الشاغرة. ولا تزال البعثة منخرطة بشدة في مساعدة الحكومة العراقية في سائر الأنشطة السياسية والدبلوماسية، بما فيها تناول قضايا الحدود الداخلية وتعزيز الحوار الإقليمي ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين كما سمعنا لتونا. وفي الآونة الأخيرة أصبحت البعثة فعالة في تقديم المشورة لأعضاء لجنة مجلس النواب للمشاركة في إعداد قانون انتخابات المحافظات، ولجنة العراقية العليا للانتخابات، حيث أعدوا لعملية التسجيل وبدأوا بتسجيل الناخبين في ١٥ تموز/يوليه. ونشعر بالتشجيع لمخططات البعثة لتوسيع وجودها في العراق ونعتقد أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ستكون هامة جدا لتنمية العراق الطويلة الأجل والمستدامة. وإقامة مجمع الأمم المتحدة المقترح في بغداد سوف تكفل القدرة للبعثة

رابعاً، أود أن أشدد على أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق ماضية قدماً في نقل المسؤولية الأمنية لحكومة العراق. وأن ١٠ محافظات من ١٨ محافظة أصبحت تحت السيطرة العراقية بنقل محافظة القادسية يوم ١٦ تموز/يوليه. ومن المتوقع للمحافظات الأخرى أن تنتقل بنهاية هذا العام.

في حزيران/يونيه واصلت الحكومة العراقية هجماتها على المجموعات المسلحة غير الشرعية وعلى المجموعات الخاصة من خلال عملية "وعد السلام" في مدينة العمارة الجنوبية في محافظة ميسان والتي ركزت على أمن عاصمة المحافظة، العمارة وعلى الحدود وعلى بعض المدن الصغيرة. وألقي القبض على عدة من كبار المسؤولين في المحافظة وقد صادرت قوات الأمن العراقية كمية ضخمة من الأسلحة الإيرانية المنشأ. وهذه العمليات تبين استعداد رئيس الوزراء المالكي والحكومة العراقية لمواجهة الميليشيات، بغض النظر عن الطائفة أو العرق واستعدادهما لضمان أمن البلاد من التهديد الناشئ عن النفوذ الإيراني الضار.

إن القوات العراقية التي تعمل جنبا إلى جنب مع المجموعات المحلية قامت أيضا بعمليات في الموصل ضد عناصر القاعدة. وعلينا أم الربيعين وزئير الأسد حرمتا القاعدة من الملجأ في المناطق السكنية الحضرية في محافظة نينوى، وأدت العمليات إلى إلقاء القبض على عدة قادة من القاعدة في العراق وقتل البعض منهم.

ومؤخرا قامت وحدات من قوات الأمن العراقية والتحالف بشن عملية تطهير كبيرة في محافظة ديالى إلى الشمال الشرقي من بغداد لتطهير ما تبقى من الملاذ الآمن للقاعدة في العراق ووقف جيش المهدي من تهريب وإمداد المساعدة القتالة. وقامت قوات الأمن العراقية ببسط سيطرتها بدرجة كبيرة ليس فقط من خلال القيام بالعمليات

لسلفكم، صاحب السعادة الممثل الدائم لفييت نام على جهوده المميزة خلال رئاسته في شهر تموز/يوليه.

وأود أن أشكر السفير اليهاندر وولف على الإحاطة التي قدمها للمجلس باسم القوة المتعددة الجنسية في العراق وعلى الجهود الرامية إلى دعم الأمن والاستقرار في العراق خلال الأشهر الماضية. ونقدم بالشكر أيضا إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على بيانه ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيد ستافان دي ميستورا وأعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وفي نيويورك على جهودهم الدؤوبة لمساعدة العراق حكومة وشعبا.

لقد أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المتضمن في الوثيقة (S/2008/495) وأود أن أبدي الملاحظات التالية. على الصعيد السياسي والأمني نجحت الحكومة العراقية في منع الحرب الطائفية في البلاد وأثبتت أنها ليست حكومة طائفية، بل أنها حكومة تمثل جميع أطراف العراقيين من دون تمييز، إلا على أساس قدرتهم على خدمة العراق والذود عن مصالحه الوطنية. وخلال الشهور القليلة الماضية، شهد العراق سلسلة من العمليات العسكرية، بقيادة الجيش العراقي، ونفذت بدعم من القوات المتعددة الجنسيات في البصرة وبغداد وميسان والموصل وديالى. واستهدفت العمليات أعضاء في القاعدة ومجموعات الميليشيا المسلحة الأخرى وآخرين خارجين على القانون. وأدت تلك العمليات إلى نجاح خطة إنفاذ القانون وبسط سيطرة الحكومة وتخفيض عدد العمليات الإرهابية وأعمال العنف بنسبة ٨٠ في المائة.

كما نجحت الحكومة العراقية في بناء قواتها المسلحة على أساس وطني ومهني ومحيد، مما أسفر عن عزم القوات المسلحة وتصميمها على مواجهة القاعدة والمليشيات الأخرى وشن الهجمات ضد تلك الجماعات. ومن الواضح

لمواصلة دورها الهام في العراق ونتطلع قدما لدعم العراق لضمان بناء تلك المرافق.

سادسا، أود أن أشدد على أهمية حيران العراق في دعم جهود العراق لتوفير الأمن وتحقيق التقدم السياسي وبناء اقتصاده. إن النجاحات التي حققتها الحكومة العراقية في المجال الأمني قد عززت من الثقة الدولية. ومن الجدير بالذكر أن الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت قد عينت سفراء لها في العراق، وأن دولاً مجاورة أخرى، بما فيها تركيا، بعثت مؤخرا بوفود رفيعة المستوى إلى بغداد. ونأمل في أن تحذو دول أخرى في المنطقة حذوها.

وأخيرا أود أن أبرز أن المفاوضات مستمرة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية بشأن العلاقة الانتقالية، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن منها، مما سوف يقر بزيادة قدرة قوات الأمن العراقية على تولي مزيد من المسؤولية عن الأمن والاستقرار.

إن تقرير الأمين العام (S/2008/495) المعروض على المجلس اليوم يبرز التقدم المستدام الذي حققته الحكومة العراقية بمساعدة الأمم المتحدة ودعم القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. واجتمع الدولي يدعم عراقا حرا وديمقراطيا وتعدديا وفيدراليا وموحدا، وأهيب بجميع الأطراف أن تجدد التزامها بمساعدة الحكومة العراقية في مواصلة العمل الشاق للتغلب على العديد من التحديات المتبقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل

العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): في

مستهل كلمتي أود أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا

بالتنسيق مع المنظمات الدولية. كما قدم العراق دعماً للبلدان التي تستضيف عراقيين.

وأقر مجلس النواب العراقي قانون الانتخابات في المحافظات لكفالة عقد انتخابات حرة ونزيهة في جميع المحافظات والألوية والقرى العراقية. وقد سُنَّ ذلك القانون لضمان شمول جميع فئات المجتمع العراقي وعقد انتخابات ديمقراطية بعيدة عن أي تأثير خارجي. وتلقينا للتو معلومات من بغداد تفيد بأن لجنة تتكون من برلمانيين عراقيين قد شكلت لمناقشة الاقتراحات بشأن الانتخابات المحلية في كركوك وسد الثغرات في ذلك الصدد.

وتحرص الحكومة العراقية على المضي قدماً في عملية المصالحة الوطنية للحفاظ على وحدة الشعب العراقي وتحقيق التقدم في سياسة الحوار الوطني وتوسيع المشاركة في العملية السياسية وفقاً للدستور العراقي، من أجل بناء عراق حر ديمقراطي اتحادي متعدد الأطراف. وعلى الرغم من أن العملية السياسية تواجه بعض التحديات، فهي تشهد تقدماً نحو التحول الديمقراطي وتطورات سياسية إيجابية والتعايش بين جميع قطاعات المجتمع. وفي سياق الجهود المستمرة الرامية إلى المصالحة الوطنية، تسعى الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر ديني موسع يضم رجال دين من مختلف الأديان والطوائف والجنسيات كخطوة لبناء التضامن بين جميع العراقيين وتيسير عودة المشردين داخلياً إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، تعكف الحكومة العراقية على تنفيذ حملة لتجديد دور العبادة، بما فيها المساجد والكنائس.

وأدى اعتماد قانون العفو العام دوراً إيجابياً في النهوض بجهود المصالحة الوطنية. وبموجب ذلك القانون، أفرجت وزارة العدل عن ٦٤٨ ١ معتقلاً، كما أفرجت وزارة الداخلية عن ٥٦٠ ٢ معتقلاً بمن فيهم ٥٩ من المواطنين العرب. وأفرجت وزارة الدفاع عن ٥٤٥ معتقلاً؛

الآن أن ولاء القوات العراقية هو الولاء للعراق وحده وليس لحكام أو أحزاب أو طوائف بعينهم. وتحرص الحكومة العراقية على التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان في عمليات القوات المسلحة العراقية والحيلولة دون أن يكون لتلك القوات انتماءات سياسية.

وازداد عدد أفراد الجيش والشرطة والقوات الأمنية الأخرى في جميع المحافظات وفقاً لاحتياجاتها الأمنية. وتسلمت الحكومة العراقية مسؤولية الأمن في عشر من المحافظات العراقية من القوة المتعددة الجنسيات في العراق - كان آخرها في محافظة الديوانية في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتلك خطوة أخرى صوب تولى كامل المسؤولية الأمنية في المحافظات العراقية المتبقية من القوة المتعددة الجنسيات وتولي زمام الأمور الأمنية كاملة بحلول نهاية ٢٠٠٨.

وأدى انخفاض العنف في العراق إلى عودة الحياة إلى طبيعتها في جميع أنحاء البلد وشجع العديد من الأسر المشردة داخلياً واللاجئين العراقيين على العودة إلى ديارهم. وتتجهج الحكومة العراقية، مع مجلس النواب العراقي وبالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى، استراتيجية وطنية لتشجيع العودة الطوعية لتلك الأسر. وخصص مجلس الوزراء أكثر من ١٩٥ مليون دولار لإعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين في الخارج إلى ديارهم. وخصصت الحكومة ١٤٠ مليون لمساعدة اللاجئين العراقيين. كما تتضمن تلك الاستراتيجية إخلاء المنازل التي هجرها أصحابها بسبب العنف ومنح الحوافز المالية والعودة المباشرة غير المشروطة لمن تركوا أعمالهم. ومن الجدير بالملاحظة أن ٢٧١ أسرة عراقية عادت من إيران و ٣١ فرداً عادوا من مخيم رفحة، في المملكة العربية السعودية في أيار/مايو ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، رجع الكثير من اللاجئين العراقيين من سوريا والأردن

جهد يرمي إلى دعم قطاع الخدمة العامة والحيلولة دون هجرة الأدمغة واتخاذ التدابير لتشجيع عودة المهنيين المؤهلين إلى العراق.

وتم إنشاء شبكة للحماية الاجتماعية لتوفير الرعاية لأفراد بعض الشرائح الاجتماعية مثل اليتامى والأرامل والعاطلين عن العمل. وتم تخصيص ٨١٢ مليون دولار لذلك المشروع. وازداد نصيب قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة من ٣ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٥ في المائة عام ٢٠٠٨. وتم بناء ٧٠٠ مدرسة جديدة وسيجرى بناء ٤٠٠٠ مدرسة أخرى بحلول نهاية هذا العام.

وبدأت عملية إصلاح قطاع الصحة لتوفير خدمات الصحة الأساسية وتقديم خدمات الصحة إلى الجميع على قدم المساواة. وتم بناء حوالي ٣٠٠ مركز صحي وإعادة تأهيل حوالي ٣٧ من المستشفيات العامة وتوسيعها. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري بناء عدد من المستشفيات التخصصية والمراكز الصحية بالتعاون مع عدد من الشركات الدولية. وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الصحة العالمية حققت وزارة الصحة إنجازات هامة مثل الحد من معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة والسيطرة على الكوليرا.

وشرعت الحكومة العراقية باستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وبناء القدرات في ذلك القطاع وتحسين نوعية الإنتاج وحماية البيئة ومكافحة التصحر وتوفير الآلات الزراعية الحديثة.

بالنسبة إلى الثروة النفطية، وضعت الحكومة العراقية خططاً لزيادة الإنتاج إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً، وذلك مع التطوير المستمر لهذا القطاع من خلال اعتماد تشريعات وإطار للاستثمارات والتوزيع العادل لعائدات النفط.

وأفرجت وزارة العمل عن ٣١٤ من المعتقلين. هذا بالإضافة إلى الذين أطلقت سراحهم القوة المتعددة الجنسيات.

وأسفرت الجهود السياسية عن عودة وزراء كتلة التوافق إلى حكومة الوحدة الوطنية. وصوّت مجلس النواب على تعيين عشرة وزراء ليشغلوا الحقائق الوزارية التي شغرت عندما انسحب أعضاء عدد من الكتل السياسية من الحكومة في عام ٢٠٠٧.

وعلى الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي، انعكس تحسن الوضع الأمني إيجابياً على الحالة الاقتصادية في العراق. وأشارت تقارير اللجنة الوطنية للاستثمار إلى أن حجم الاستثمارات في العراق بلغ ٧,٤ مليار دولار، موزعة على مختلف المرافق الأساسية في البلد. ويتضمن هذا، في جملة أمور، بناء المصانع والوحدات السكنية والمستشفيات ومعامل الأدوية والمصافي وتطوير المطارات والموانئ. بمشاركة مستثمرين عراقيين وأجانب. وتم تدشين مطار النجف الدولي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وزار العراق بالفعل عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين والشركات الاستثمارية، وتم إبرام عدد من الاتفاقات الاستثمارية مع العديد من البلدان.

وما برحت الأولويات العليا للحكومة العراقية تتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية وتنشيط التجارة للابتعاد بالبلد عن حافة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. فقد استطاعت الحكومة العراقية تخفيض معدل التضخم من ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢ في المائة عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع تخفيض معدلات البطالة لتصل إلى ١٧ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٣.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أجاز مجلس النواب العراقي قانوناً يتعلق بالخدمة المدنية ورواتب القطاع العام وكذلك قانون خدمة الجامعات في خطوة تهدف إلى دعم التعليم العالي ومعاهد البحث العلمي. ويأتي هذا في إطار

قضايا ومشاكل الأرامل والمطلقات والمسنات. وخصصت الحكومة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لهذا المشروع.

وما فتئت الحكومة العراقية تحرص على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وأحرزت تقدماً في هذا المجال من خلال إنشاء نظام وطني لمراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. وتم تشكيل أفرقة مراقبة في وزارة حقوق الإنسان للتعاون مع إدارات حقوق الإنسان في جميع الوزارات الأخرى. وقامت الحكومة العراقية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بوضع مشروع قانون يتعلق بالمفوض السامي لحقوق الإنسان في العراق.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، شهدت الأشهر القليلة الماضية انفتاحاً إقليمياً ودولياً على العراق منذ أن سافر رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الأردن والإمارات العربية المتحدة وقام بزيارة أوروبية لإيطاليا وألمانيا. وقام أيضاً بزيارة العراق عدد من الوفود الرفيعة المستوى من دول الخليج، وكذلك رئيس الوزراء التركي ورئيس كتلة المستقبل في البرلمان اللبناني، السيد سعد الحريري. وبعثت بعض الدول العربية رسائل تعبر عن رغبتها في تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية مع العراق. وأسفرت هذه الزيارات عن تغيير إيجابي في المواقف تجاه العراق. وأعلنت حكومات البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة والأردن عن ترشيح سفراء لها في بغداد.

علاوة على ذلك، أسفرت زيارات هؤلاء المسؤولين الكبار عن إبرام عدة اتفاقات اقتصادية وأمنية وتجارية واستثمارية مع العراق. ونود أن نذكر هنا مع التقدير مبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة لشطب ديون العراق البالغة قيمتها ٧ بلايين دولار.

إن اجتماع العهد الدولي مع العراق الذي عُقد في ستوكهولم في السويد أواخر أيار/مايو عام ٢٠٠٨، كان قد

والحكومة العراقية حريصة على استخدام إرادتها لصالح الشعب العراقي في ميزانية عام ٢٠٠٨ وذلك من خلال سياسة مالية تفضي إلى خفض التضخم واعتماد أكبر ميزانية في تاريخ العراق. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب العراقي قد أقر قانوناً بشأن مكافحة تهريب النفط والمنتجات البترولية والذي يعتبر تهريب النفط جريمة اقتصادية تهدد أمن البلد واقتصاده.

علاوة على ذلك، أكد رئيس الوزراء أن العراق يتجه نحو تنفيذ مشاريع لإعادة البناء والاستثمار لا يمكن تنفيذها إلى أن يتم القضاء على جميع أشكال الفساد. ولذلك أطلقت الحكومة العراقية مبادرة وطنية لمكافحة الفساد المالي والإداري، والذي هو أحد أخطر الأعباء التي ورثها العراق من النظام الديكتاتوري السابق.

وعقب التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عُقد مؤتمر في بغداد تم فيه اعتماد إعلان بغداد بشأن مكافحة الفساد. والتزمت الحكومة العراقية وتعهدت بمكافحة الفساد في جميع أشكاله وتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة. وأسفر المؤتمر أيضاً عن إنشاء مجلس وطني لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة وأهمية مشاركتها في العملية السياسية، أكدت الحكومة العراقية أن المرأة العراقية ستمارس حقوقها وستسهم في العملية السياسية وستشارك بفعالية في الانتخابات المقبلة لمجلس المحافظات، والتي ستبلغ فيها النسبة المئوية للمرشحات ٢٥ في المائة، التي هي نفس النسبة الموجودة في البرلمان العراقي. علاوة على ذلك، صدق العراق على اتفاقية لإنشاء منظمة للمرأة العربية في إطار هدفها المتمثل في تعزيز دور المرأة في المجتمع العراقي. وقد أطلق رئيس الوزراء مشروعاً لإنشاء مؤسسة من أجل معالجة

المتخصصة إلى العمل داخل العراق ومساهمتها في إعادة إعمار العراق.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هذا الشهر في جلسة رسمية للمجلس نيابة عن وفد فييت نام، أود أن أعرب لكم، سيدي، ولوفد بلجيكا عن أحر تهانينا على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. ويمكنكم التأكد من دعم وفد بلادي وتعاون الكاملين في أداء مهمتكم النبيلة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية التفصيلية. وأود أيضا أن أشكر السفير وولف ممثل الولايات المتحدة على إحاطته الإعلامية التي قدمها نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ونحن نرحب بمشاركة وفد العراق في هذه المناقشة وأشكر سفيره على بيانه.

خلال الأربعة أشهر التي مرت منذ صدور آخر تقرير للأمين العام، استمر العراق في بذل جهود جديدة بالثناء لتعزيز وتوسيع نطاق منجزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يدل عليها الوصول إلى أدنى مستويات للعنف بصفة عامة منذ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ وإصدار تشريعات رئيسية بشأن العدالة، والعفو، والسلطات المحلية وتنفيذ الميزانية؛ وتعزيز قدرات قوات الأمن العراقية لكي تحافظ بشكل مستقل على الأمن الوطني وسيادة القانون؛ والتحضيرات المكثفة للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ ومشاركة كل الفصائل السياسية مؤخرا في مجلس الوزراء؛ وإعلان الحكومة عن اقتراح من ست نقاط بعنوان "الشراكة من أجل التنمية". وتجدر الإشارة بالمثل إلى الإحصائيات الاقتصادية الكلية بشأن زيادة الاستهلاك المحلي وانتعاش الأعمال التجارية المحلية في كل أنحاء البلاد، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الذي

حقق الكثير من النتائج الإيجابية. ورحب المشاركون في الاجتماع بالاقتراح الداعي إلى تشكيل شراكة جديدة من أجل التنمية والتي تشمل التمويل المشترك لبرامج جديدة مع الشركاء الدوليين وفيها ترتيبات معينة مع نادي باريس تتعلق بتسوية الديون العراقية. وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يدعو جميع الدول العربية الشقيقة إلى تعزيز دورها التاريخي فيما يتعلق بإخوانهم في العراق وذلك من خلال شطب ديون العراق وإعادة النظر في النسبة المئوية المدفوعات التعويضات المفروضة على العراق بسبب غزو الكويت في عام ١٩٩٠، وهي الجريمة التي ارتكبتها النظام الديكتاتوري السابق.

وأود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم الدعم والمشورة للحكومة العراقية بشأن الحقوق السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعمليات الدستورية، وذلك على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

في الختام، أود أن أكرر طلب حكومة بلادي من أجل تمديد ولاية هذه البعثة لمدة سنة أخرى، وذلك تقديرا لدورها الهام في تنفيذ ولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولإثبات حرص حكومة بلادي على تسهيل تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة قررت الحكومة العراقية تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٠ ٠٠٠ متر مربع في المنطقة الدولية لتكون مقرها الجديد المتكامل لمدة ٢٥ عاما. ويحدونا الأمل في أن تقدم البعثة الدعم والمساعدة وفقا لآليات محددة وبموافقة مسبقة من الحكومة العراقية. ونحن نتطلع أيضا إلى اضطلاع بعثة الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية وتأثيرا من خلال عودة وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة

استكهولم، الذي يعكس مشاركة المجتمع الدولي في المساعدة في عملية إعادة الإعمار والتنمية وإعادة الإدماج في العراق. وإلى جانب التطورات المشجعة الأخرى مثل تشغيل الأفرقة العاملة الإقليمية المعنية بالطاقة واللاجئين والأمن وتطبيع العلاقات الثنائية بين العراق والبلدان المجاورة، نأمل أن تستمر هذه الشراكة الناشئة وهذا التعاون وأن يترجما إلى المزيد من العمل الملموس لخدمة المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية ذات الصلة، على أساس احترام استقلال العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

ويثني وفد بلدي على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمساعدة الحكومة العراقية في معالجة المسائل ذات الأولوية الرئيسية وفقا للولاية الصادرة عن قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المصالحة الوطنية وحل مسألة الأراضي المحلية المتنازع عليها، وتقديم المساعدة الدستورية والانتخابية وتوفير المساعدات الغوثية الإنسانية وتعزيز الحوار الإقليمي. إننا ندعم الوجود المستمر للبعثة وتعزيز التنسيق الذي تضطلع به وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق.

وإننا نتقدم بالشكر لوفد الولايات المتحدة على مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة ونحن على استعداد للعمل بصورة بناء مع أعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى نص يتوافق الآراء لاعتماده في وقت مبكر.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونقدر كذلك الإسهام البارز الذي قدمه وفد فييت نام في الشهر الماضي.

ونقدم بالشكر لوكيل الأمين العام السيد باسكو على إحاطته الإعلامية، ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ ٨ في المائة خلال العامين المقبلين، وانخفاض التضخم، والتسوية التدريجية لأعباء الديون الخارجية، والإيرادات الكبيرة من الصادرات النفطية.

وفي ضوء هذه الخلفية، لا يزال العراق يواجه تحديات تذكرنا بحجم المهام التي يتعين إنجازها من أجل تسهيل الانتقال السلس لهذا البلد إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة. وتشمل هذه التحديات أعمال العنف الطائفي والأعمال الإجرامية، والتي تجلت في التفجيرات الانتحارية الأخيرة في بغداد وبعض المناطق الأخرى؛ والتأخر في إقرار مجموعة من القوانين المتعلقة بالانتخابات والمواد الهيدروكربونية؛ والوضع غير المحسوم لكركوك؛ والمعدلات المفرزة للفقر والبطالة، فضلا عن التحديات الإنسانية الناجمة عن التشريد الداخلي والخارجي للمدنيين العراقيين. وفي الوقت نفسه، ما زال هناك الكثير مما هو مرغوب فيه لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، والمضي قدما بجدول الأعمال التشريعي وعملية استعراض الدستور، ووقف الاستعمال غير المشروع للأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الأجنبية والمحلية وتعزيز الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية.

ونظرا للتقدم السالف الذكر الذي حققه الشعب والحكومة العراقية، ونظرا للتحديات التي ما زالا يواجهانها، وبينما يدعم وفد بلدي بقوة الشعب العراقي في مساعيه لاستغلال موارده الطبيعية والبشرية الكبيرة لتعزيز قضية المصالحة الوطنية والاستقرار وإعادة الإعمار، فإنه يدرك الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة والبلدان المجاورة في هذا الشأن. وقد شجعنا سلسلة من الأحداث الدولية، شملت الاجتماعات التي عقدها جيران العراق في اسطنبول والكويت، واجتماع البرلمانين العرب في إربيل والمؤتمر الاستعراضي السنوي لاتفاق العراق المعقود في

الاجتماعي، والتآزر مع مختلف مكاتب الأمم المتحدة في العراق.

رابعاً، إن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في العراق هما دائماً أولوية رئيسية. وعلى الحكومة العراقية والبلدان المعنية الاستمرار في تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا المجال. وينبغي لأي ترتيبات جديدة في المستقبل أن تأخذ بالاعتبار على نحو كامل المخاوف المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة.

إننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه العراق في المجالات السياسية والأمنية وإعادة الإعمار. لكن ينبغي ألا نتجاهل حقيقة أن الحالة الأمنية في العراق ما زالت هشّة وأن أعداد الإصابات في صفوف المدنيين ما زالت مرتفعة. ومرة أخرى، نحث على تفادي الأنشطة العسكرية في العراق إلحاق خسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد ممكن. إن الأمن المستدام هو الأساس لحل المشاكل الأخرى التي يواجهها العراق. ولكي نعزز الإنجازات التي تم تحقيقها على الجبهة الأمنية، لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تضع جميع الأطراف العراقية المصالح الوطنية فوق كل شيء آخر، وأن تعزز الحوار والمشاورات وأن تقيم إجماعاً سياسياً صلباً بشأن المسائل الهامة مثل مستقبل البلاد. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على القيام بدور نشيط في هذا الشأن.

إن انتخابات المحافظات التي يجري الإعداد لها الآن سوف تكون خطوة رئيسية في العملية السياسية العراقية. ولضمان أن تضطلع هذه الانتخابات بدور إيجابي في العملية السياسية، لا يقل تجنب تأخير إجرائها أهمية عن ضمان النزاهة والشمول في الانتخابات نفسها.

إن الحالة الأمنية والعملية السياسية وإعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي كلها أمور تكمل بعضها بعضاً.

اللتين قدمهما السفير وولف والممثل الدائم للعراق حول الحالة في هذا البلد.

لقد مرت سنة منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي يوسع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق. ونلاحظ مع الارتياح أن البعثة، رغم الظروف المعقدة والصعبة للغاية، التزمت التزاماً صارماً بولايتها عملاً بقرارات المجلس وأحرزت تقدماً جيداً على جميع الجبهات. وهذه حقائق نعترف بها تماماً. والتغييرات والتطورات التي شهدتها الحالة المتعلقة بالعراق قد أوجدت مزيداً من المجال لدور تقوم به الأمم المتحدة، في الوقت الذي تشكل فيه المزيد من التحديات للمنظمة.

إننا نؤيد تجديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لفترة ١٢ شهراً. ونأمل ونتطلع إلى السيد دي ميستورا وفريقه أن يستمرا في تنفيذ ولايتهما بالكثير من الحماس والمهنية وبروح ابتكارية. ونود أن نشدد على عدد من النقاط فيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة.

أولاً، ينبغي للبعثة أن تواصل التشاور الوثيق مع الحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه، عليها أن تزيد من مشاركتها مع جميع قطاعات المجتمع العراقي وأن تقوم بعملها بطريقة فعالة، كي تحصل على المزيد من التفهم والدعم ما أمكن.

ثانياً، لا بد للبعثة أن تقوم بتنفيذ جميع المهام الموكلة إليها بشكل شامل ومتوازن، في مجالات مثل إحراز تقدم على الجبهة السياسية، والمساعدة الانتخابية، وعملية استعراض الدستور، والتعاون الإقليمي، والتعمير الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان - وهي مجالات يمكن للبعثة أن تقوم بالمزيد من العمل فيها.

ثالثاً، ينبغي للبعثة أيضاً أن تضطلع بدور تنسيقي في مجال المساعدات الإنسانية والاقتصادية وإعادة البناء

العلاقات التي تقيمها بعثة الأمم المتحدة مع حكومة العراق ندعو إلى مواصلة تعزيزها. والولاية الموسعة للبعثة وروح القيادة التي يتمتع بها الممثل الخاص، دي مستورا، والتزام موظفي البعثة، كل ذلك مكنها من أن تصبح ميسرا لإيجاد الحلول وعاملا للتغيير وحليفا لإعادة البناء والتنمية المستدامة في العراق. والدور الطبيعي للأمم المتحدة في العراق هو دور المشجع للتنمية، والميسر للتغيير والمحفز على تحسين الأحوال المعيشية للشعب العراقي.

ومشاكل العراق لا يمكن حلها إلا من خلال المصالحة والتفاهم فيما بين العراقيين بدون إقصاء لأحد. والاهتمام الفوري التي يجب توجيهه للوضع الأمني لا بد أن يتماشى مع عملية إضفاء الشرعية على الحكومة ومؤسساتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم كل الجهود الرامية إلى تشجيع حوار سياسي شامل ومجد، وفقا لما أشار إليه الأمين العام في تقريره (S/2008/495).

ومن بين مهام الحوار والمصالحة، تكتسي العملية التحضيرية الجارية في العراق تمهيدا للانتخابات التي ستجري في المحافظات بأهمية خاصة. وفي هذا السياق، نحث على اعتماد التشريع اللازم الذي يضمن لكل التشكيلات السياسية المشاركة في العملية الهامة التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر، والذي يضيف على تلك العمليات الانتخابية كل الصبغة الشرعية اللازمة.

والسلام المستدام هو نتيجة لمزيج من العوامل الحساسة التي تؤدي إلى حتمية تحقيق مستقبل أفضل من خلال الجهد والانضباط. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص إلى جانبين.

أولا، هناك حاجة إلى استثمارات عامة، تكون أكثر دينامية واتساعا وفعالية من أجل التنمية. كما أن هناك حاجة إلى ضمان ألا يكون تحسين الحالة الأمنية على حساب

وإن العراق غني بالموارد الطبيعية والبشرية ولديه إمكانيات هائلة لإعادة التأهيل الاقتصادي والتنمية. وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته إزاء تقديم المساعدة إلى العراق، والاستغلال التام لإمكانيات آليات مثل الاتفاق الدولي للعراق واجتماعات وزراء خارجية البلدان المجاورة لزيادة تعزيز التنمية وإعادة إعمار العراق.

ورغم أن العراق مستمر في مواجهة جميع أشكال التحديات والصعوبات، نحن نؤمن إيماننا راسخا بأن الحالة ستتحسن تدريجيا. والشعب العراقي شأنه شأن شعوب كل الدول الأخرى ذات السيادة، يملك الحق والقدرة على إدارة شؤونونه وعيش حياته بكرامة بمنأى عن العوز والخوف.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم، سيدي، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وأن أؤكد من جديد عزم وفد بلدي على تقديم الدعم لكم في عملكم. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر لوفد فييت نام على العمل الرائع الذي قام به خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. وأشكر كذلك السفير وولف ممثل الولايات المتحدة على بيانه المقدم بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، وأشكر ممثل العراق على بيانه أيضا.

إن كوستاريكا ترحب بالتحسن في الحالة التي ما زالت هشة في العراق. وندرك المساعي التي تقوم بها الحكومة العراقية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة ويرحب بأن يتم هذا وفقا لشروط مقبولة من حكومة العراق.

وفي نظرنا، يعتبر وجود الأمم المتحدة عاملا حاسما في التقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن. وإننا نقدر ونشمن

العراقي مرة أخرى هنا اليوم، وأود أن أعرب عن شكري له على العمل الذي تقوم به حكومة بلده، وعلى تعاونها مع قوات التحالف التي يسعدها أن تعمل مع قيادة عراقية قوية.

والأمم المتحدة ما زال لها دور حيوي في تنمية العراق كبلد ديمقراطي ومستقر، وأود باسم حكومة بلدي أيضا أن أشكر الأمم المتحدة برمتها، وفريقها في العراق، على العمل الهام الذي يضطلع به.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، وكما كرر أغلبية المتكلمين اليوم، فإنه بفضل العمليات التي قادتها قوات الأمن العراقية بدعم من قوات التحالف، وصلت حوادث العنف في كل أنحاء العراق إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٤، وبشكل عام، يستمر التحسن في الحالة الأمنية في كل العراق. واتخذت الحكومة العراقية إجراءات حازمة ضد المجموعات المسلحة والمليشيات، بصرف النظر عن انتمائها الطائفي، وتضطلع قوات الأمن العراقية بمسؤولياتها. وقد وفر التحسن في الحالة الأمنية مجالا لمزيد من التقدم الأساسي من أجل المصالحة. ولم نشهد زيادة في التعاون بين الطائفة السنية والحكومة العراقية في مناطق كالأنبار والموصل وعودة كتلة التوافق السنية إلى الحكومة فحسب، بل شهدنا أيضا اعتماد تشريع يساعد على ترسيخ الديمقراطية. وستكون المرحلة التالية إجراء انتخابات المحافظات، التي ستعزز التقدم السياسي الذي تحقق على المستوى الوطني. وستسمح تلك الانتخابات للذين لم يشاركوا في انتخابات المحافظات السابقة التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بأن يدخلوا العملية السياسية ويساهموا في المصالحة السياسية التي كان الأمين العام محقا في التشديد عليها في تقريره بوصفها من ضرورات الاستقرار الطويل الأجل.

وكما أشار المتكلمون السابقون، فإننا نقر بأن التقدم المحرز هش ولا يمكن الركون إليه كأمر مسلم به. فما زال

الحريات الأساسية وحماية السكان المدنيين وحقوق الإنسان للجميع. وفيما يتعلق بالاستثمار العام، نعتقد أن العراق ينبغي أن يستفيد من أرباح عائدات النفط الكبيرة وأن يستثمرها بأقصى سرعة ممكنة. وما يشكل بالنسبة لبلدان مثل كوستاريكا عبئا اقتصاديا، يمكن، بل ويجب أن يكون فرصة سانحة لتعزيز تنمية الشعب في البلدان المصدرة للنفط، وفي هذه الحالة الخاصة شعب العراق.

والجانب الثاني الذي نشدد عليه كعنصر لا غنى عنه للسلام هو إيجاد التوازن الضروري بين الأمن العام والحريات الأساسية وإعمال التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وتشارك كوستاريكا الأمين العام دعوته إلى جميع القوات الأمنية في العراق، بما فيها قوات الأمن العراقية، بأن تستمر في القيام بكل ما هو ممكن لتجنب الإضرار بالمدنيين والاستعمال غير المتناسب للقوة.

إن الحوار السياسي والمصالحة وتعزيز شرعية الحكومة ومؤسساتها، والتحسين الضروري للحالة الأمنية بدون تقويض سيادة القانون، وزيادة الاستثمار في الشعب ورفاهه، هو الأساس لمستقبل واعد لشعب العراق. والأمم المتحدة لها دور أساسي في مواكبة هذه العمليات المعقدة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت

بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونعرب عن الشكر للسفير لي لونغ منه وفريقه على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أشارك الزملاء في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام على عرضه لتقرير الأمين العام. كما أننا نشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ويطيب لنا أن نرى السفير

الأساسية استكمال تدريب الفرقة الرابعة عشرة للجيش العراقي في البصرة، بما في ذلك إدماج ما يقارب ٨٠٠ فرد في الهيكل القيادي للفرقة الرابعة عشرة، واستكمال إعداد مطار البصرة للسيطرة المدنية، ومتابعة تطوير قدرة الأسطول العراقي ومشاة البحرية لحماية المياه الإقليمية والميناء ومنصات النفط.

وباستكمال تلك المهام، ومواصلة التقدم في تلك المجالات المختلفة، سنواصل تخفيض عدد القوات البريطانية في العراق. وبطبيعة الحال، ستعتمد القرارات في المستقبل، كما كان الحال دائما، على مشورة القادة العسكريين في الميدان وستتخذ بالتشاور مع حكومة العراق ومع شركائنا في التحالف. ونحن نتوقع حدوث تغيير أساسي في المهمة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، حيث تنتقل إلى علاقة ثنائية مع العراق شبيهة بالعلاقات التي تربطنا مع شركاء أساسيين آخرين في المنطقة.

لن يتحقق التقدم المستدام في العراق إلا بتوفير الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. وكما علمنا اليوم، لا تزال أمامنا تحديات هامة. وبعض هذه التحديات يشمل ضرورة تحقيق تقدم بشأن المسائل الرئيسية لبناء الأمة، مثل استعراض الدستور والحدود الداخلية المتنازع عليها؛ وانتخابات مجالس المقاطعات المزمع عقدها في نهاية هذا العام؛ والوضع الإنساني داخل العراق وخارجه؛ وتطوير الهياكل الأساسية الضرورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ والحاجة إلى دعم الهياكل والمؤسسات الديمقراطية العراقية الآخذة في النضج. ونرحب بمشاركة الأمم المتحدة في هذه المسائل، وسنستمر في العمل مع المنظمة من أجل ضمان التغلب على هذه التحديات في الوقت المناسب.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة تجاه العراق، من خلال الالتزامات التي تعهدنا

ملايين العراقيين مشردين، وما زالت الهياكل الأساسية تعاني من آثار ٣٠ عاما من سوء الإدارة، ومعدل البطالة لا يزال مرتفعا. وذكرنا المهجمات التي وقعت في بغداد وكركوك في الأسبوع الماضي بأن هناك مجموعات ما زالت مصممة على ارتكاب العنف وزعزعة الاستقرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، إن جاز لي ذلك، لأقول بضع كلمات عن الدور البريطاني في العراق، لا سيما في ضوء بعض التكهنات الصحفية المضللة مؤخرا. وكان أمرا طيبا للغاية أن نستمع إلى السفير العراقي للتو عن النجاح الذي حققته العمليات العسكرية بقيادة عراقية في أجزاء من العراق.

وقد شرح رئيس الوزراء البريطاني آخر خطط المملكة المتحدة في بيان أدلى به في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ولكنني أود أن أوجز تلك الخطط هنا. منذ عشرة أشهر، حددنا العناصر الأساسية لاستراتيجيتنا لتسليم الأمن في البصرة إلى العراقيين وحددنا المراحل لاستكمال المهام التي وضعناها لأنفسنا.

وقد استكملت المرحلة الأولى عندما سلمت البصرة للسيطرة العراقية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وكان تسليم السيطرة ذاك تعبيرا عن تقديرنا بأن السلطات العراقية وقوات الأمن العراقية أصبحت مستعدة لتوفير الأمن في البصرة، وأثبتت قوات الأمن العراقية صحة ذلك التقدير من خلال الإجراء الحاسم الذي اتخذته لاحقا لبسط سيادة القانون في البصرة وتنفيذ عمليات ناجحة أسعدنا بتقديم الدعم لها.

إن العراقيين بمسكون بزمام القيادة تماما في البصرة حاليا، وتركز القوات البريطانية المتبقية في جنوب العراق، وتعدادها أكثر من ٤٠٠٠ جندي، على استكمال ١٣ مهمة أساسية لدعم القيادة العراقية. وتتضمن تلك المهام

وبالرغم من أننا نلاحظ أن الخسائر بين صفوف قوات الأمن العراقية والسكان المدنيين لا تزال تحدث بمستويات غير مقبولة، فإننا نشير مع الارتياح إلى زيادة روح التعاون والشراكة التي يبديها المسؤولون المحليون إزاء الحكومة، والتي تتواكب مع الجهود المتجددة التي تبذلها قوات الأمن العراقية لكسر دائرة العنف. إن هذا التعاون المعزز مع العناصر المحلية قد أثبت أهميته لنجاح عدد من العمليات الأمنية التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد جماعات المتمردين أو الإرهابيين، بمعدلات متزايدة من النجاح.

وهذا، ونحن ندرك، كما ذكر في تقرير الأمين العام فحسب، وكذلك في مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أنه لا يزال هناك تحديات أمنية في العراق. ومن الضروري عمل الكثير لضمان الحريات المدنية والسياسية، ولا تزال حالة حقوق الإنسان بشكل أوسع تثير الانزعاج في جميع أنحاء العراق. وفي حين ندرك التحديات الكثيرة المرتبطة بالمحاولة المتزامنة لتعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، التي تعترض طرقها جماعات المتمردين المسلحة والعصابات الإجرامية المسؤولة عن أعمال الاختطاف والاعتقالات والجرائم الكثيرة الأخرى، فإننا نأمل أن تتمكن قوات الشرطة وقوات الأمن العراقية، أثناء معالجتها لهذه المسائل، من تحقيق التوازن الضروري بين السلامة العامة ودعم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، من جهة، وضرورة القضاء على العمليات التي تقوم بها هذه العصابات الإجرامية، من جهة أخرى.

وفي حين أنه من نافلة القول أن الأمن يجب أن يكون شرطاً أساسياً لأي عملية سياسية ناجحة، فإنه من الضروري أيضاً أن نأخذ بالاعتبار أن الديمقراطية عبارة عن ممارسة مستمرة تتطلب أن يتوفر لها الوقت والموارد لكي تنجح. ونرحب بالعمل المستمر من جانب بعثة الأمم المتحدة

بها في الأمم المتحدة وفي التحالف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء على دعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في العراق والعمل الذي تضطلع به حكومة العراق. ولكن فوق كل شيء، أود أن أوضح أننا سنقف وراء التزامنا تجاه الشعب العراقي بضمان استمرار تطور العراق بوصفه بلداً ديمقراطياً ومزدهراً ومستقراً، خالياً من أعمال العنف الإرهابية وآمناً داخل حدوده، ومتمتعاً بالوجود المستقر في المنطقة.

السيد سكراجيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة في هذا الشهر، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر آب/أغسطس، ونؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السفير لي ليونغ منه، من فييت نام، ووفده على عملهما الممتاز خلال الشهر الماضي. كما يود وفد بلادي أن يشكر أيضاً وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية المفيدة، وكذلك السفير وولف على آخر المعلومات المستجدة التي قدمها عن الجهود المستمرة التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات، كما أشكر الممثل الدائم للعراق على ملاحظاته.

يبين التقرير الحالي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/495)، مرة أخرى، أن العراق يحرز تقدماً قوياً، ولو أنه متأن، ولا سيما في مجال الأمن والمجال السياسي. وترحب كرواتيا بالتقييم الذي أورده الأمين العام في الفقرة ٥٦ من تقريره، عن "استمرار التحسن في الأوضاع الأمنية في العراق بفضل الجهود السياسية والعسكرية". ونعتقد أن هذه الجهود، التي تهدف إلى تهيئة بيئة أمنية مناسبة يُعتمد عليها وسالمة وآمنة لجميع العراقيين، جديرة بالثناء.

شمال العراق. كما تأمل كرواتيا أن تواصل حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية استخدام المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والدور الاستشاري الذي تضطلع به في التوصل إلى حل لمسألة الحدود الداخلية، في أسرع وقت ممكن.

وكما أشير في التقارير السابقة، ندرك أنه من المهم إقامة تعاون إقليمي وإجراء حوار أوسع نطاقاً من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في العراق والمناطق المحيطة به. وإن المشاركة النشطة والحرّة للبلدان المجاورة في تعزيز الموقف الدولي العراقي من الأمور الأساسية في هذه العملية. ويسرنا أن نرى عدداً من البلدان المجاورة - البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة - قد أعلنت أنها ستستأنف التمثيل الدبلوماسي الكامل مع بغداد. ونرحب بوجه خاص بزيارة رئيس الوزراء التركي، السيد أردوغان، إلى العراق في تموز/يوليه هذا العام. ويُعد هذا، إلى جانب انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وعقد المؤتمر الوزاري الثالث الموسّع للبلدان المجاورة للعراق بنجاح في الكويت في نيسان/أبريل هذا العام، وكذلك مؤتمر الاستعراض السنوي الرفيع المستوى للعهد الدولي مع العراق المعقود في السويد في أيار/مايو، من الأمور الحيوية من أجل إعمار العراق وتنميته المستثمرين.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد إيمان كرواتيا بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تحت القيادة القديرة للممثل الخاص دي ميستورا وموظفيه، لا تزال في وضع جيد يسمح لها بالاضطلاع بدور محوري ورائد في الجهود الدولية المبذولة التي تهدف إلى مساعدة العراق على التغلب على الكم الهائل من التحديات التي لا تزال تواجهه، بما في ذلك، ولكن ليس مقصوراً عليه، دورها في مساعدة الحكومة المركزية والحكومات المحلية على إجراء حوار

لتقديم المساعدة إلى العراق مع اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق، ونعرب عن ترحيبنا بما ذكره للتو الممثل الدائم للعراق من أنه بفضل التوجيه المهني والمساعدة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تمكنت الحكومة من التغلب على المشاكل المتبقية المرتبطة باعتماد القانون الجديد لانتخاب مجالس المقاطعات، بما في ذلك إدراج أسماء النساء المرشحات في بطاقات الاقتراع. واعتماد قانون الانتخابات لا يوفر منهاجاً يمكن أن تجرى في إطاره الانتخابات المحلية هذا العام فحسب، بل إنه يتيح أيضاً للمواطنين العراقيين العاديين الفرصة للتميّز في المجالات التي يلمون بها على نحو أفضل، أي مجتمعاتهم المحلية.

إن حالة الجمود التي تعتري استعراض الدستور تثير القلق لدى وفد بلادي، ولا سيما حين يعاد النظر المرة تلو الأخرى في العقوبات التي تعترض نجاح هذه العملية. ونأمل أن تتمكن لجنة استعراض الدستور، التي تدرك نفسها أن تلك العقوبات هي أساساً سياسية في طابعها، من استخدام الوقت المطلوب حتى نهاية هذا العام من أجل معالجة هذه المسائل ووضع تقريرها في صيغته النهائية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء المشاكل الملحة والحالية المرتبطة باعتماد القوانين الخاصة بالهيدروكربونات، ولا سيما إذا أخذنا بالاعتبار تزايد عائدات النفط العراقي، التي يجب أن تدار بفعالية وعلى نحو مسؤول لصالح جميع العراقيين. ونعرب عن الأمل في أن تنجز لجنة المسؤولين الحكوميين المركزيين والإقليميين، المنشأة من أجل حل هذه المسائل المعلقة، أعمالها في الوقت المناسب.

وترحب كرواتيا أيضاً بجهود بناء الثقة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيما يتعلق بالمساعدة على معالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، مع التحليلات التي أجريت وقُدمت بشأن مختلف المناطق في

ليست أقل وحشية في مناطق مختلفة من البلاد. ونؤيد النهج الذي يتبعه القادة العراقيون وجميع القوى السياسية لتحقيق تسوية دائمة بالمضي قدما بحوار حقيقي وشامل بين العراقيين وبتعزيز المصالحة الوطنية والتفاهم. وفي ذلك الصدد نعتقد أن الإسراع في اعتماد القوانين المتعلقة بالانتخابات المحلية والهيدروكربونات مسألة في غاية الأهمية للتنمية السياسية والاقتصادية المستدامة واستقرار الحالة في البلاد بأسرها.

ونلاحظ الجهود الحثيثة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق لمساعدة العراق على التغلب على التحديات. وفي ذلك السياق، نعتقد أن مسألة الحفاظ على وحدة أراضي العراق تظل أولوية عليا. وثمة حدث هام في ذلك الصدد سيتمثل في انتخابات سلطات الأجهزة المحلية والإعداد لها جار بفضل المساعدة النشطة للبعثة. ونعتقد أن تلك الانتخابات ينبغي أن تتم في ظروف شفافة ويجب على جميع العراقيين تقبل النتائج.

وهناك هدف مهم بنفس القدر ألا وهو قيام دول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره بتيسير التسوية في العراق. وفي ذلك الصدد، يجري اتخاذ خطوات تتعلق بمسائل سياسية كما جاء في التقرير - على سبيل المثال، افتتاح سفارات جديدة في بغداد - ومسائل اقتصادية تشمل على وجه الخصوص عمليات لشطب ديون العراق الخارجية. ويسرنا أن نلاحظ أنه في أعقاب الدور الريادي للاتحاد الروسي أخذ عدد من البلدان الأخرى في الإسراع في حل تلك المشكلة.

ونرحب بفكرة وضع إطار زمني عام لوجود القوات الأجنبية في العراق. ونعتقد أنه من المهم ألا تشكل الاتفاقات الملائمة تعديلا على سيادة العراق أو تحدث نزاعات أو تصدعات في المجتمع العراقي. ونعتقد أن عراقا ديمقراطيا موحدا قويا في سيادته سوف يصبح عاملا هاما للاستقرار في منطقة الخليج الفارسي وفي الشرق الأوسط بأسره.

سياسي واقتصادي، وتقديم المساعدة في عملية الإصلاح الدستوري، وتيسير إجراء الحوار على الصعيد الإقليمي.

و يتيح لنا ويعطينا التقدم المحرز حتى الآن الأمل في تصميم الشعب العراقي على التغلب على هذه التحديات من أجل أن يتحول العراق إلى عضو متكامل وقوي في المجتمع الدولي. ونحن ندعمه في تحقيق ذلك الهدف.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): أولا، وقبل كل شيء، أود أن أهنيئ السفير لي ليونغ منه ووفد فييت نام على توجيههما الناجح لأعمال مجلس الأمن في تموز/يوليه، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، نجاحا مماثلا لوفد بلجيكا في الاضطلاع بعملكم الصعب بصفتكم رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، الذي قدم التقرير الذي يصف الوضع في العراق وعمل هياكل الأمم المتحدة (S/2008/495). لقد أصغينا باهتمام إلى تعليقات الممثل الدائم للعراق، السيد البياتي، الذي قدم لنا تقييم سلطات بلاده فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي جرت هناك. كما نعرب عن امتناننا للسفير وولف على إحاطته الإعلامية عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

وبشكل عام، إن التقرير المقدم إلينا يبين بموضوعة الحقائق المعاصرة في العراق. ونحن نتفق مع معظم النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير. ويسرنا أن نشير إلى أن التقرير يصف قدرا محددًا من التقدم المحرز بشأن الأمن، الذي تحقق في بعض المحافظات العراقية. ومهما يكن عليه الأمر، لا يزال من السابق لأوانه جدا الكلام عن عدم التراجع عن العملية.

في الأيام والأسابيع الأخيرة حدثت بعض الأعمال الإرهابية الشديدة الأثر في بغداد وكركوك، وأقدم متطرفون على ارتكاب عدة صدامات وهجمات أقل أثرا ولكنها

وفعالية في ظروف صعبة للغاية في العراق اليوم، كما جاء في ولاية مجلس الأمن.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أهنيئكم سيدي على توليكم رئاسة عملنا في شهر آب/أغسطس وأن أعرب لكم عن شكري العميق لوفد فييت نام على العمل والقيادة الرائعين للمجلس في شهر تموز/يوليه الذي اتسم بشدة العمل.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو، ونائب الممثل الدائم للولايات المتحدة، السفير وولف والممثل الدائم للعراق، السفير البياتي على ملاحظتهم الوافية والمفيدة.

وترحب إيطاليا بالتحسين الذي طرأ على الحالة الأمنية في العراق وتقدر أيما تقدير التقدم الذي أحرزته السلطات العراقية وقوات الأمن العراقية في التصدي للإرهاب والمجموعات المسلحة غير الشرعية في إطار عمل تمثل في زيادة الاعتماد على الذات وتولي العملية من جانب تلك السلطات وبزيادة التعاون من جانب المجتمعات المحلية. ولا بد من إحراز مزيد من التحسن في الإطار الأمني للنهوض بالنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا نأمل أن يتحقق هدف إتمام نقل المسؤولية عن الأمن إلى العراق في جميع المحافظات، وهي عملية بدأت بالفعل في ١٠ محافظات من أصل ١٨ محافظة. إن زيادة مصداقية القوات الأمنية العراقية إحدى الغايات التي تعلق عليها إيطاليا أكبر أهمية وتسهم فيها بطريقة ملموسة من خلال مشاركتها في بعثة ناتو للتدريب.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2008/495) فإن المكاسب الأمنية والسياسية التي تحققت في الأشهر الماضية تجب استدامتها من خلال الحوار السياسي المجدي والمصالحة الوطنية. إن جميع التعابير عن الديمقراطية في البلاد ينبغي تضمينها في العملية السياسية لتمكين الحوار السياسي الراسخ

ونتفق مع الشواغل التي أعرب عنها في تقرير الأمين العام إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في العراق. ونؤيد هدف البعثة في مواصلة العمل مع الحكومة العراقية والمسؤولين العراقيين لوضع حد للإفلات من العقاب وتناول حالة حقوق الإنسان برمتها. ونؤيد ممارسة البعثة المتمثلة في إعداد تقارير دورية تصف الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في العراق. وهذه التقارير الهامة يجب أن تتضمن إحصاءات عن عدد الإصابات في صفوف المدنيين التي من سوء الطالع ما زالت عالية.

وندين بشدة الهجمات على المدنيين ووقوع الوفيات في صفوف المدنيين الناجمة عن الاستعمال العشوائي والمفرط للقوة. فليس هناك ما يبرر للمجموعات المسلحة استخدام التفجيرات الانتحارية والانخراط في عملية أخذ الرهائن لتحقيق أهدافها.

ونشعر بالقلق إزاء أعمال شركات الأمن الخاصة وغيرها من الهياكل المرتزقة في العراق والتي كثيراً ما تنتهك حقوق المدنيين الأبرياء وقواعد القانون الإنساني الدولي.

ونرحب بانضمام العراق مؤخراً إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ونهيب بجميع الأطراف تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بما في ذلك وزع آلية رصد وإبلاغ في العراق. ونأمل أن تساعد تلك الخطوات في التخفيف من المعاملة القاسية للأطفال في العراق، بما في ذلك احتجاز الأطفال القاصرين في السجون العسكرية في تناقض مع المعايير الدولية، والممارسة المتفشية في استخدام الجنود الأطفال.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق لموظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بوظائفهم ببطولة

آب/أغسطس. وأود أيضاً أن أعرب عن عميق تقديري للسفير لو لونغ منه وأعضاء وفد فيت نام على القيادة المقتدرة لدفة المجلس في الشهر الماضي.

أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والسفير وولف ممثل الولايات المتحدة على بيانه باسم القوات المتعددة الجنسية في العراق، والممثل الدائم للعراق على ملاحظاته الهامة.

إن استمرار التحسن في الحالة الأمنية في جميع أرجاء العراق في الأشهر الثلاثة الماضية قد أعطى البلاد وشعبها فرصة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. وقرر وفدي بإسهام الجهود العسكرية والسياسية مجتمعة في تحقيق ذلك التقدم.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية ما زال الأمن هشاً في العراق. والتفجيران الانتحاريان اللذان وقعا مؤخراً في بغداد وكركوك وأوديا بحياة عدد كبير من المدنيين يمثلان تذكراً بأن الاستثمار في الأمن ما زال يكتسي أهمية كبرى. ونذكر أهمية الجهود العسكرية التي تبذلها القوات الأمنية العراقية في بناء السلام والاستقرار في العراق. ونرحب بكون تلك القوات تزداد ثقة وقدرة عن طريق العدد المتزايد من الوحدات القادرة على الاضطلاع بالعمليات.

وما فتئ وفدي يشدد على أهمية حماية المدنيين. وكما أُشير في تقرير الأمين العام (S/2008/495)، كثيراً ما تكون الخسائر البشرية بين المدنيين في العراق نتيجة لعدم تمييز جميع أطراف الصراع بين المقاتلين والمدنيين، وكذلك الهجمات غير المتناسبة على المناطق المدنية. ولذلك، يؤكد وفد بلدي مجدداً أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين المتضررين. كما نشارك

من الإسهام بقوة في تحسين الأحوال الأمنية. ونقدر أيضاً أي تدبير يُتخذ بهدف مكافحة الطائفية أو مكافحة التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية.

ولتوطيد التقدم الذي أحرز حتى الآن نقدر أيضاً الجهود الرامية إلى إزالة الآثار السلبية المحتملة لمسألة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. ونؤيد تأييداً كاملاً مبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى وضع حل سياسي متفق عليه يتجلى من خلال نهج تدريجي يبدأ بالإصلاح الإداري في المجالات التي تنطوي على قدر أقل من المشاكل. ونشجع أيضاً جميع القوى السياسية العراقية على بذل كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق بشأن القانون الانتخابي ليتسنى إجراء الانتخابات في المحافظات في غضون عام.

ونقدر أيضاً جزيل التقدير ما قرره الحكومة العراقية من مخصصات في الآونة الأخيرة للتخفيف من ظروف اللاجئين في سوريا والأردن وظروف الأشخاص المشردين داخلياً، وكذلك ما اتخذته من مبادرات لتعزيز إعادة دخولهم إلى البلاد. وهذه مسألة جديرة بكل اهتمامنا.

وأخيراً أود أن أقول مرة أخرى أن إيطاليا تؤمن بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال الجهود الجبارة والملتزمة التي يبذلها الممثل الخاص دي ميستورا وجميع الموظفين الدوليين والمحليين في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق في مساعدة العراقيين وفقاً للولاية الواسعة التي نص عليها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). لذلك من دواعي الشرف والفخر أن نكون أحد مقدمي مشروع القرار الذي سيمدد ولاية البعثة لسنة أخرى بناء على طلب الحكومة العراقية.

السيد نيتالغوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس، وأهنئ وفدكم على توليكم مسؤولياتكم بوصفكم رئيساً لمجلس الأمن لشهر

الدولي مع العراق، فهو بمثابة شراكة جديدة بين العراق والمجتمع الدولي من أجل توطيد السلام وتحقيق التنمية الشاملة.

ويبقى استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإسهامها في العراق هامين جدا ووثيقي الصلة، بالنظر إلى الجهود الجارية التي تبذلها حكومة العراق وشعبه نحو التنمية الاقتصادية واعتماد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز السلام والاستقرار.

ويستحق الشاء الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم أمانة العهد الدولي مع العراق في بغداد وفي استعراض أدائها الإداري لزيادة فعاليتها. كما يستحق الشاء مساعدتها في العمليات الانتخابية على مستوى المحافظات ودعمها للجهود الرامية إلى المصالحة وإسهامها في إنشاء عملية لمعالجة الحدود المتنازع عليها. وندرك طلب حكومة العراق أن يستمر وجود بعثة الأمم المتحدة وعملها في العراق. ووفدي إذ يضع في الاعتبار أيضا إسهام البعثة الهام في بناء عراق آمن ومزدهر ومستقر، فإنه يرحب بذلك الطلب أيما ترحيب.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد من جديد دعمنا لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): يشارك وفدي في تهنتكم، سيدي، وتهنته بلدكم على تبوؤكم الرئاسة. كما نشارك في التهاني المقدمة إلى السفير لي لونغ منه، ممثل فييت نام، ووفده وبلده على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية، وكذلك نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة والممثل الدائم للعراق.

الأمين العام قلقه بشأن الأثر النفسي للعنف والحرمان على الملايين من الأطفال العراقيين. وندرك الحاجة إلى مزيد من الجهود والموارد من أجل التصدي لذلك التحدي.

إن المبادرة العسكرية وحدها لا يمكن أن توفر حلا. فتحقيق سلام مستدام في العراق يتطلب أيضا حوارا سياسيا مجديا يشمل الجميع ومصالحة تسد مختلف الفجوات. ويكتسي الدعم الكبير من جميع قطاعات الشعب العراقي أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد. ولذلك، يرى وفدي أنه من المهم للعراقيين أن يلجأوا إلى الوسائل السلمية في تسوية النزاعات وأن ينخرطوا في حوار سياسي ومصالحة. وكان اجتماع هلسنكي للمصالحة الذي عقد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وضم ٣٠ ممثلا عن المجموعات السياسية والإثنية الرئيسية في العراق خطوة جديدة بالترحيب.

كما يدرك وفدي أهمية التقدم السياسي الذي أحرزه العراق في تحقيق الاستقرار. ونرحب ببعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا بهدف تعزيز وحدة الحكومة العراقية. وستكون انتخابات المحافظات الوشيكة مرحلة هامة في التقدم الديمقراطي بالعراق. ونرحب بالدور الذي تقوم به اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق في ذلك الصدد. كما ندرك التحديات التي ما زال العراق يواجهها في المبادرة بسن قانون الانتخابات وعملية مراجعة الدستور. ونرحب بالتزام الحكومة العراقية بإحراز تقدم في تلك الجهود.

وتمثل العلاقات الحالية المتنامية بين العراق والبلدان المجاورة تطورا جديرا بالثناء. ونرحب بالاجتماع الوزاري الموسع الثالث للبلدان المجاورة للعراق، المعقود في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وكذلك مؤتمر الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق المعقود في ستوكهولم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وما زلنا نولي أهمية كبرى للعهد

أيضا بعثة الأمم المتحدة وحكومة العراق، خصوصا، على تعزيز استجابتهما فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للمجموعات الأكثر ضعفا من السكان داخل حدود العراق وخارجها من أجل توفير المعونة للاجئين في المنطقة وكفالة عودتهم الطوعية والأمنة. كما نحض المجتمع الدولي على بذل جهوده والتعاون في تلك المهمة الشاقة.

وختاما، نشير مع القلق إلى ملاحظات الأمين العام أن حالة حقوق الإنسان في العراق ما فتئت تبعث على الانزعاج. ويتعين على المجلس أن يبدي اهتماما أكبر بتقرير حقوق الإنسان الذي يعده مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولتحقيق ذلك، يجب تحسين دورة التقارير والمناقشات الخاصة بها. فنحن قلقون إزاء الحالة الخطيرة للأطفال وتقارير العنف القائم على نوع الجنس والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين وحالة المعتقلين. ويتعين أن يترادف توطيد المؤسسات السياسية والإدارية وتطويرها في العراق مع تحقيق الأمن واحترام الحقوق والحريات الأساسية للشعب. وفي هذا المقام، نردد مناشدة الأمين العام العراق اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز نظام الحماية والمعلومات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن شكر الوفد الفرنسي لممثل فييت نام ولوفده على العمل الممتاز الذي تم إنجازه أثناء رئاسة فييت نام في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر السيد باسكو والسفير وولف على إحاطتهما الإعلاميتين.

لقد لاحظت فرنسا بارتياح استمرار إحراز التقدم في العراق خلال الأشهر الماضية في مجال الأمن. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بتزايد نقل المسؤوليات إلى القوات العراقية وبالجهد الذي تبذلها الحكومة العراقية. إن نزع سلاح

ويسعد وفدي ملاحظة التطور الإيجابي في الحالة في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن، باستثناء الهجوميين اللذين وقعا مؤخرا في بغداد وكركوك. فوقف إطلاق النار في مدينة الصدر لا يزال ساريا، مع فوائد ملموسة للشعب. وتمثل عودة مختلف الكتل السياسية إلى الحكومة تقدما هاما ومشهودا. ومع ذلك، يجب على المجلس أن يراعي ملاحظات الأمين العام ومفادها أن الوضع لا يزال حرجا وأن التحدي يتطلب مضاعفة الجهود التي تبذلها حكومة العراق، وكذلك الجهود المشتركة لجميع قطاعات السكان والتعاون المستمر مع المجتمع الدولي.

ونقرّ بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الحكومة العراقية على وضع نظام انتخابي متاح للجميع يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تضمن مشاركة الجميع. كما أن عراقا ينعم بالسلم يتطلب تحقيق أهداف مشتركة هامة معينة مثل قانون النفط والغاز وترسيم الحدود الداخلية. ونود أن نشكر السفير العراقي على المعلومات التي قدمها لنا اليوم بشأن التقدم المحرز في تلك المجالات.

ويلاحظ وفد بنما مع التفاؤل المبادرات التي أطلقت مؤخرا بخصوص الحوار الإقليمي والدولي، ولا سيما الالتزامات التي قطعت في اجتماع العهد الدولي مع العراق في ستوكهولم والقرارات التي اتخذتها البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة بإعادة فتح مكاتب بعثاتها الدبلوماسية في العراق. وتؤكد تلك الأحداث مجددا التزام المجتمع الدولي بقضية العراق. كما نود أن ننوه بقرار الإمارات العربية المتحدة إلغاء دين العراق.

وعلى الرغم من كل تلك المساعي، لا تزال الحالة الإنسانية في العراق حرجة وتستحق أكبر قدر من اهتمام الأمم المتحدة والعراق. ولئن كنا نقرّ بما أنجز، فإننا نحثّ

إن تعزيز سيادة القانون وتشجيع حقوق الإنسان هما أيضا التزامان هامان تعهدت بهما الحكومة العراقية في الاجتماع الاستعراضي السنوي للعهد مع العراق، والذي عُقد في سستوكهولم في أيار/مايو - وهما التزامان نحن نشجعهما. إن تقارير بعثة الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في العراق تثير قلقا كبيرا للوفد الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بمراعاة حقوق العديد من المحتجزين المعتقلين في العراق. وتؤيد فرنسا تماما العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها. وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي المساعدة على تعزيز سيادة القانون في العراق.

يتعلق التحدي الثالث بالاقتصاد. ويرحب الوفد الفرنسي بتوحيد موارد ميزانية العراق. فينبغي أن يتيح ذلك للحكومة العراقية بأن تواصل إعادة بناء البلد وأن تحسن إمكانية حصول شعبها على الخدمات الأساسية، وذلك عملا بالالتزامات المذكورة آنفا والتي تم التعهد بها في المؤتمر الاستعراضي السنوي الأول على المستوى الوزاري للعهد الدولي مع العراق. ويؤيد وفد بلادي العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة العراقية. ولكن النتائج ستوقف بصفة خاصة على التقدم المحرز في مجالي الشفافية المالية والإدارة الاقتصادية.

وأخيرا، يتعلق التحدي الرابع بالعملية الإقليمية. فيبقى دعم بلدان المنطقة التي أعربت عن رغبتها في الإسهام في استقرار العراق وإعادة إعمارها أمرا بالغ الأهمية. ونحن نرحب على وجه الخصوص بمشاركة الدول المجاورة في العملية التي بدأت في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧، والتي تم فيها إحراز تقدم كما لاحظنا في المؤتمر الوزاري الموسع للبلدان المجاورة الذي عُقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل. وهنا مرة أخرى نجد أن دور بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة العراقية، هو دور ذو أهمية، وهو الأمر

المليشيات هو أحد الغايات الهامة التي تهدف إلى الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام. وهذا التقدم الأولي، والذي أحرز على وجه الخصوص نتيجة للجهود التي تبذلها السلطات العراقية، يجب دعمه الآن من خلال التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه شعب العراق وحكومته. ويوجد دور هام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كي تضطلع به في هذا الصدد.

التحدي الأول هو العملية الضرورية للمصالحة الوطنية واستعراض الدستور، واللذين هما هدفان حاسمان لتوحيد دولة العراق. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة للجميع ولا بد أن تعزل القوى التي تريد للعراق أن يفشل. وتتطلب هذه العملية تعاون جميع الزعماء السياسيين العراقيين، الذين يتعين عليهم الاتفاق على تقاسم عادل للسلطة والموارد على أساس توافقي. ومن الملح الآن أن تُترجم نواياهم المعلنة إلى أفعال. وتأمل فرنسا أن تواصل بعثة الأمم المتحدة عملها المتمثل في تقديم المشورة والدعم للحكومة العراقية في تنفيذها للإصلاحات السياسية وإجراء الانتخابات، التي تعتبر أمور أساسية لتدعيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الحوار الوطني وإعادة إدماج الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ويتعلق التحدي الثاني بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. فلا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق الشديد. ويرحب الوفد الفرنسي بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك بالجهود التي تبذلها الدول المجاورة. ومن المهم الآن أن تفي الحكومة العراقية بالتزاماتها - خاصة التزاماتها المالية - من أجل تحقيق العودة المستدامة والأمنة للاجئين والمشردين داخليا.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نشكر السيد باسكو وممثل الولايات المتحدة والممثل الدائم للعراق على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا نلاحظ التطورات الإيجابية نسبياً التي حدثت على مدى الأسابيع القليلة الماضية في العراق. وتشمل هذه التطورات تعزيز التعاون، بين الجماعات السياسية في العراق وبين العراق والبلدان المجاورة على السواء. ولكن رغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات أساسية. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2008/495)، لا تزال المستويات العالية لأعمال العنف مستمرة وتظل الخسائر البشرية في صفوف المدنيين مرتفعة بشكل غير مقبول.

ويفيد الأمين العام أيضاً بأن حالة حقوق الإنسان لا تزال خطيرة، لا سيما انتهاكات حقوق الإنسان للمدنيين والمعتقلين. علاوة على ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية المزرية تؤثر سلباً على العراق والاستقرار الإقليمي. ويكشف أحدث تقرير للمنظمة الدولية للاجئين عن أن أكثر من مليوني لاجئ عراقي يعيشون في البلدان المجاورة وأن ما يقرب من ٣ ملايين عراقي مشردون داخلياً. واستمرار التأخير في الانتهاء من وضع قوانين للانتخابات والمواد الهيدروكربونية، التي تعتبر أمور جوهرية للتمثيل العادل والتوزيع العادل للموارد الطبيعية، هو عامل آخر من عوامل زعزعة الاستقرار.

إننا نرحب بمبادرات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل إرساء عملية لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق. كما أننا نؤيد كل الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة شعب العراق وحكومته على تعزيز المؤسسات اللازمة لحكومة تمثيلية، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والانخراط مع البلدان المجاورة. وفي الواقع، العمل الذي تقوم به الأمم

الذي يدلل عليه إنشاء آلية مخصصة للمتابعة داخل وزارة الخارجية العراقية.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بالنتائج الأولية التي حققتها على أرض الواقع بعثة الأمم المتحدة، ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى التزام الممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا. ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد دعمه الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في إطار ولايتها، والتي عززها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونأمل أن يتم تحديد هذه الولاية لمدة سنة، وكما ينص على ذلك مشروع القرار الذي عممه وفد الولايات المتحدة.

وفقاً للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، ينبغي بذل تلك الجهود في بيئة آمنة. وحيث أننا سنحيي خلال أيام قليلة الذكرى السنوية الخامسة للهجوم الذي وقع على الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بحياة ٢٢ شخصاً من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، أود أن أشدد على أنه - وخاصة بالنظر إلى احتمال عدم تحديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات في نهاية هذا العام - ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وضع الخطط وأخذ التدابير اللازمة للحفاظ على مستوى ملائم من الأمن لضمان الأداء السلس لهذه البعثة.

إن فرنسا، التي تتولى حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبي، هي ملتزمة بوحدة وسيادة وسلامة العراق الديمقراطي، ونود أن نؤكد على استعداد الاتحاد الأوروبي لمساعدة العراقيين، دعماً للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، في استعادة السلم والأمن اللذين يستحقونهما داخل دولة غنية بتنوعها.

السيدة كواي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): إننا نضم صوتنا إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما أننا نشكر وفد فييت نام على العمل الجيد الذي قام به الشهر الماضي.

يسرنا أن نحيط علماً بأن الحالة العامة في العراق في تحسن، وإن كان من الواضح أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالأمن. ولحسن الطالع، نلاحظ ثمة بوادر مشجعة على الصعيد الوطني ونرحب باستمرار الامتثال لوقف إطلاق النار في مدينة الصدر، الذي أعلن في ١١ أيار/مايو، بما يسمح بعودة تدريجية للخدمات الأساسية ولسلطة الدولة في تلك المنطقة. ونشيد كذلك بحسن التعاون بين المجتمعات المحلية لمنع نشوب أعمال العنف، واستمرار بناء قدرات قوات الأمن.

ومن شأن عودة المجموعات التي كانت تقاطع العملية السياسية إلى صفوف الحكومة أن تظهر التقدم الكبير الذي تحقق على المستوى السياسي. وبوركينا فاسو ترحب بالحوار الذي بدأ بين الأطراف العراقية بتيسير من اجتماعي هلسنكي في ٢٩ نيسان/أبريل وبغداد في ٥ تموز/يوليه. ونحث تلك الأطراف على مواصلة هذه العملية وتوسيع نطاقها وعلى الامتثال للقرارات المتخذة في هذين الاجتماعين.

فضلاً عن ذلك، لا بد من احتواء خطر الخلاف بشأن عملية المراجعة الدستورية، ومشروع قانون الانتخاب والتشريع الخاص بالخروقات. وعلى نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للمصالحة الوطنية تأني المسألة الحساسة المتمثلة في الحدود الداخلية، التي ينبغي أن تحل في أقرب وقت ممكن عن طريق المفاوضات.

ويعرب وفدي عن تقديره للجهود الإقليمية المبذولة، لا سيما الاتصالات الرفيعة المستوى بين بغداد وبلدان المنطقة، التي أعلن بعضها بالفعل عن إعادة فتح مكاتبها الدبلوماسية وعودة ممثلي المنظمات الإقليمية. ونحث المجتمع الدولي برمته على مؤازرة الحوار الإقليمي ومواصلة دعم العهد الدولي مع العراق، الذي سيساعد تنفيذه في إعادة بناء ذلك البلد وتنميته.

المتحدة في العراق هو شاهد على تصميم المجتمع الدولي على مساعدة الشعب العراقي لتجاوز الأزمة الراهنة.

ولذلك تواصل جنوب أفريقيا تأييد وجود بعثة الأمم المتحدة في العراق في إطار ولايتها الحالية، وذلك تمثيلاً مع التزامنا بتعددية الأطراف وتسوية الصراعات. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية في العراق. وكما أشار الأمين العام من قبل، الأمم المتحدة لا تحظى بعلاقات طيبة مع جميع الأطراف في كل أنحاء الطيف السياسي في العراق فحسب، وإنما هي تأتي أيضاً إلى الطاولة بخبرتها الكبيرة وأفضل الممارسات المكتسبة من عملها في حالات أخرى للصراع. ولكن توسيع دور الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، لا يمكن أن يتحقق إلا بقدر ما تسمح به الظروف. فيجب أن تكون سلامة موظفي الأمم المتحدة الاعتبار الأول.

ونختتم بياننا بتكرار ذكر الملاحظة التي أبدتها الأمين العام في هذا التقرير ومفادها أن المكاسب التي تحققت حتى الآن يجب الحفاظ عليها من خلال حوار سياسي ومصالحة وطنية مجدية. إن الوقت عنصر أساسي، ولم يعد العراق يستطيع تحمل استمرار التأخير في إيجاد الحلول السياسية.

السيد تيندرينغو (بوركينا فاسو) (تكلم

بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب عن الامتنان لوفد فييت نام على حسن إدارته لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية، وإلى السفير وولف على شرحه للحالة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق. كما أشكر الممثل الدائم للعراق على بيانه الهام.

الإيجابية التي شهدتها الساحة العراقية مثل إنهاء كتلة التوافق مقاطعتها للحكومة. ولكننا نعيد التحذير من أن استقرار الأوضاع الأمنية رهين بتحقيق المصالحة الوطنية، واقتناع كل الأطراف العراقية بأن الفرصة متاحة أمامها للمشاركة في الحكم والثروة على قدم المساواة من جميع الأطراف الأخرى، بعيداً عن الاعتبارات الطائفية والإثنية. كما أن استقرار الأوضاع الأمنية على المدى البعيد رهين بإنهاء الاحتلال وإقناع العراقيين بأنهم يتمتعون بكامل السيادة على أرضهم. ولكن كما أوضح تقرير الأمين العام، هناك، بكل أسف، ما يثير القلق.

أولاً، استمرار ارتفاع معدلات العنف، وما زالت العمليات التي تقوم بها القوات المتعددة الجنسيات والأجهزة العراقية تؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. ولعل ما أورده تقرير الأمين العام في الفقرة ٢٧ يقدم مثالا بالغ الدلالة.

ثانياً، ما زال وضع حقوق الإنسان يتسم بالخطورة. إذ تقول الفقرة ٢٦ من التقرير موضوع النظر

”لا تزال حالة حقوق الإنسان تتسم بالخطورة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء السلامة البدنية والحماية القانونية للمئات من المشتبه فيهم المعتقلين، فضلاً عن ظروف احتجازهم وانعدام الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع منذ الاحتجاز. وهؤلاء الذين جرى اعتقالهم يشملون فيما يبدو عدداً من الأطفال“.

وعلى سبيل المثال، وحسب ما صرح الناطق باسم القوات المتعددة الجنسيات، خلال اليومين الماضيين، تعتقل القوات المتعددة الجنسيات ٢١ ٠٠٠. وحجة هذه القوات أن تفويض الأمم المتحدة ينصّ على أن لها الحق في اعتقال أي شخص تعتقد أنه يشكل خطراً على الأمن.

ونحني جهود الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، خاصة في السعي إلى حل المسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها والمساعدة الانتخابية. ويشجعنا الانخفاض الكبير في عدد الهجمات على المنطقة الدولية ونشجع كل الأطراف العراقية على مواصلة التعاون مع البعثة.

وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية التي يكشف عنها تقرير الأمين العام ما زالت تبعث على القلق الشديد. ولا بد للحكومة العراقية وكل الأطراف المعنية في العراق أن تتخذ الخطوات اللازمة والفعالة لضمان احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين الأوضاع الإنسانية عموماً. وعلى المجتمع الدولي واجب التضامن مع الشعب العراقي. فما زال البلد يواجه تحديات جمة، ولذلك، نؤيد تجديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات، حسبما طلبت الحكومة العراقية.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): يسعدني

أن أبدأ سيدي الرئيس، بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأؤكد لكم استعدادنا للتعاون البناء. كما نعرب عن تقديرنا العالي للعمل المتميز الذي قام به السيد السفير منه والوفد الفيتنامي في قيادة أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. ونشكر كذلك السيد لين باسكوا على إحاطته. ونعرف عن تقديرنا العالي لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما نشكر السيد نائب المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على البيانات التي قدمها حول القوات المتعددة الجنسيات.

ونعبر عن ارتياحنا لتحسن الأوضاع الأمنية في مختلف أنحاء العراق، وهو ما بينته بوضوح الأرقام التي قدمها السيد وولف في إحاطته. كما نرحب بالتطورات السياسية

جهود. ونؤكد على الملاحظات والتوصيات التي جاءت في تقرير الأمين العام محل النظر. ونؤكد بشكل خاص على قوله "فما عاد يمكن للعراق أن يتحمل استمرار التأخر في إيجاد حلول سياسية قادرة على الصمود. وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل سيتطلب قدرا لا يستهان به من مقايضة المصالح بين كل قطاعات السكان، التي لا يزال الكثير منها لا يشارك تماما في العملية السياسية".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

أنا أيضاً أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سلفي، السفير لو لونغ منه، على العمل الممتاز الذي أداه فريقه خلال شهر تموز/يوليه. وأشكر الأعضاء على تمنياتهم الطيبة، إذ يتولى بلدي رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس.

وأشكر أيضاً وكيل الأمين العام باسكو على بيانه والسفير وولف على إحاطته الإعلامية التي قدمها نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات. وأتوجه بالشكر كذلك إلى السفير البياتي لاشراكه في مناقشة المجلس اليوم.

بعد عام من اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، تؤكد بلجيكا مرة أخرى دعمها للولاية الموسعة التي منحها ذلك القرار لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن بذلك نرحب برغبة السلطات العراقية في تمديد ولاية البعثة. وهذا التمديد يأتي في مرحلة فاصلة. لقد أحطنا علماً بالتطورات الإيجابية في مجالات الأمن والمصالحة الوطنية والحوار الإقليمي، وبشكل أوسع، نلاحظ تزايد توالي السلطات العراقية للمسؤولية. لكن هذا التقدم لا يمكن أن يخفي فداحة التحديات المتبقية، بل على النقيض، فإنه يبرز الحاجة الملحة إلى ترسيخ ذلك التقدم.

ثالثاً، استمرار ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال على نطاق واسع، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وتورد الفقرة ٢٩ من التقرير أن هناك أكثر من ١٥٠٠ من الأطفال محتجزون في مرافق اعتقال بسبب ما يُزعم من ارتباطهم بجماعات مسلحة.

رابعاً، يثير القلق كذلك استمرار الأوضاع الصعبة التي يواجهها اللاجئين والنازحون العراقيون. إن معدل عودة هؤلاء، حسب ما ورد في التقرير، ١٠.٠٠٠ شخص/شهر منخفض جداً. ويوضح أنه لم تبذل جهود حقيقية لخلق الظروف الملائمة لعودتهم. ونأمل أن يسهم الانتهاء من وضع سياسة وطنية بشأن التشريد الداخلي في تخفيف معاناتهم وتسهيل استقرارهم.

إن وجود حوالي ٢,٥ مليون مشرد وحوالي ٢,٥ مليون لاجئ بالدول المحاورة يستحق أن يوليه هذا المجلس اهتماماً خاصاً، ونأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام القادم تفاصيل أكثر حول هذا الجانب.

خامساً، يبعث على القلق كذلك تعثر صدور بعض القوانين الأساسية، مثل قانون الانتخابات لمجالس المحافظات، وأنا سعيد جداً بما سمعته هذا الصباح من السيد مندوب العراق عن التقدم الذي حدث، وكذلك التأخير في تسوية المسائل الدستورية المتنازع عليها، واستمرار الاختلاف حول وضع كركوك.

إن ليبيا تساند كل الجهود التي تبذل مستهدفة تحقيق المصالحة الوطنية، واستدامة استقرار الأمن، ووضع حد للاحتلال، والحفاظ على سيادة العراق واستقلاله ووحدته الترابية.

وتقدر بلادي تقديراً عالياً ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة من

الدولي برمته، لتعميق الحوار بهدف مشترك هو كفالة استقرار العراق على المدى الطويل. ومع أن ذلك قد تأكد في الكويت وستكهولم، من الأهمية بمكان أن يجرى هذا الحوار المفيد لجميع الأطراف في إطار احترام الجميع لسيادة العراق.

رابعاً، فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، فإن من أهم مقومات الاستقرار أن ينعكس التقدم على الحياة اليومية للشعب العراقي، بدءاً بالملايين الأربعة من العراقيين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. وبلجيكا تشجع حكومة العراق على مضاعفة جهودها لمساعدتهم، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين.

وبصورة أعم، نرحب باستعداد السلطات العراقية لاستخدام قدرات البلد على نحو أفضل، من خلال تولي ملكية مشاريع التعمير بصورة تدريجية، مع الاعتماد على تواجد متزايد لوكالات الأمم المتحدة وخبراتها. وفي هذا الصدد، لاحظنا إعلان الحكومة العراقية في الشهر الماضي عن نيتها بعدم السعي إلى تحديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن بدء المفاوضات بشأن اتفاق أمني ثنائي.

وأختتم بياني مذكراً بأن من واجب مجلس الأمن أن يحرص على أن تنفذ ولاية الأمم المتحدة في ظروف أمنية ملائمة. وفي هذا السياق، يشرفني أن أعلن عن نية حكومة بلدي المساهمة بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ يورو في الصندوق الاستئماني الخاص لدعم أمن الأمم المتحدة في العراق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

وأول سبيل إلى ذلك هو تعميق الحوار السياسي. ونحن نرحب بالمشاركة السياسية المتزايدة لمختلف عناصر المجتمع العراقي، إلا أن بطء وتيرة التقدم في المراجعة الدستورية وفي مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها يشير إلى الصعوبة المستمرة التي يواجهها العراقيون في التوصل إلى اتفاق شامل لتقاسم السلطة والثروة. وفي هذا الصدد، نرحب بلجيكا بالاستعداد الدائم للبعثة لتوفير المساعدة الفنية وجهود الوساطة. وهذه المساعدة من شأنها أن تيسر سعي العراقيين إلى استجابات هم وحدهم الذين يملكون شرعية القيام بها.

وفي هذا الصدد، فإننا نردد نداء الأمين العام لاعتماد قانون انتخابي في أقرب وقت ممكن، بما يسمح بتنظيم الانتخابات على مستوى الخليات. ومن شأن ذلك أن يزيد من شمولية الحوار السياسي العراقي وشرعيته.

وأنتقل، ثانياً، إلى سيادة القانون. ونحن نرحب بتقييمات الأمين العام والسفير وولف بشأن القدرة والاستقلالية المتزايدتين للقوات الأمنية العراقية. فالأعمال الفتاكة التي وقعت خلال الأسابيع الأخيرة في بغداد وكركوك ينبغي أن تجعل جميع أصحاب المصلحة يدركون لأهمية استمرار جهودهم لكفالة احترام المبادئ الأساسية لسيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق المعتقلين.

ثالثاً، فيما يتعلق بتفاعلات العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والسلطات العراقية، في إطار المؤتمر الموسع للبلدان المجاورة للعراق والعهد الدولي مع العراق، سمح بتعزيز دور تلك الآليات. ومناقشة الشهر الماضي كانت فرصة للإشادة بالاستعداد الذي أبدته الحكومة العراقية مع جيرانها والمجتمع